



المكتبة الأزهرية

مخطوطة

شرح منظومة عقود رسم المفتي

المؤلف

محمد أمين بن عمر بن عبدالعزيز (ابن عابدين)

كامله ومطهره
من مطا

٧

٣٠٥٢

رسالة رسم الغني للعلامة

ابن عابد

رحمته

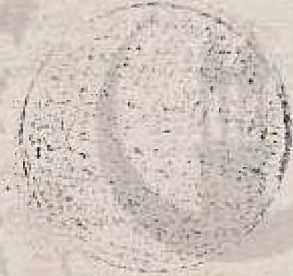
ابن

١١٣٩٨

ع

سنة

ع



شبكة

الألوكة

www.alukah.net

ذلك ولا يعني بل معرفته في الرواية ودرجته في الدراية وطبقة
من طبقات الفقهاء ليكون على بصيرة وافية في التمييز بين القائلين
المتنازعين وقدرة كافية في الترجيح بين القولين المتعارضين
فنقول ان الفقهاء على سبع طبقات الاولى طبقة المجتهدين في
السنة كالامية الاربعة ومن سلك مسلكهم في تأسيس
قواعد الاصول واستنباط احكام الفروع عن الأدلة الاربعة
من غير تقليد احد لا في الفروع ولا في الاصول الثانية طبقة المجتهدين
في المذهب كابي يوسف ومحمد وسائر اصحاب ابي حنيفة القادرين
على استخراج الاحكام من الأدلة المذكورة على حسب القواعد
التي قرروا استنادهم فانهم وان خالفوه في بعض احكام الفروع
لكنهم يتقدمون في قواعد الاصول الثالثة طبقة المجتهدين
في المسائل التي لا رواية فيها عن صاحب المذهب كالحصاف
وابي جعفر الطحاوي وابي الحسن الكرخي وشمس الامة الحلواني
وشمس الامة السرخسي وغيرهم لا يتقدمون على مخالفة الامام
قاضي خان وغيرهم فانهم لا يتقدمون على مخالفة الامام
لا في الاصول ولا في الفروع لكنهم يستنبطون الاحكام من المسائل
التي لا نص فيها عنه على حسب اصول قروها ومتقضي قواعد
بسطها الرابعة طبقة اصحاب الترجيح من المقلدين كالزاري و
اضرابه فانهم لا يتقدمون على الاجتهاد اصلا لكنهم لا حاطهم
بالاصول وضبطهم لما خذ يتقدمون على تفصيل قول المجتهد في
وجهين وحكم مختل لا من سبقوا عن صاحب المذهب او من
اصحاب المجتهدين برأيه ونظرهم في الاصول والمخايصة
على امثاله ونظائره من الفروع وما وقع في بعض المواضع من
الهداية من قوله كذا في ترجيح الكرخي من المقلدين كابي
الحسن القدوري وصاحب الهداية وامثالهما وشانهم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

تفضل

تفضل بعض الرواية على بعض اخر يقول هذا اولى وهذا
اصح رواية وهذا اوضح وهذا اوفق للمقياس وهذا ارفع
لناس السادة طبقة المقلدين القادرين على التمييز بين
الاقوي والقوي والضعيف وظاهر الرواية وظاهر المذهب
والرواية النادرة كاصحاب المتن المعتبرة كصاحب الكنز وصاحب
المختار وصاحب الوقاية وصاحب الجمع وشانهم ان لا يغفلوا
في كتبهم الاقوال المردودة والروايات الضعيفة السابعة
طبقة المقلدين الذين لا يتقدمون على ما ذكر ولا يعرفون بين
الحق والسمين ولا يميزون الشال من اليمين بل يجمعون ما
يجدون كحاطب ليل فالويل لمن قلدتهم كل الويل اهل حذف
شيء يسير وسيا في بقية الكلام في ذلك وفي اخر الفتاوى
الخيرية ولا شك ان معرفة راجح المختلف فيه من مرجوحه ومرتبه
قوة وضعفا هو نهاية امال المستر في تحصيل العلم فالغرض
على المعنى والقاصي التثبت في الجواب وعدم المجازفة فيها خوفا
من الافتراء على الله تعالى بتجريم حلال وضده ويحرم اتباع الهوى
واتسهي واليل الى المال الذي هو الداهية الكبرى والمصيبة
العظمى فان ذلك امر عظيم لا يخاسر عليه الاكل جاهل شقي
انتهى قلت فحيث علمت وجوب اتباع السراج من الاقوال
وحال المراجع له تعلم انه لا ثقة بما يفتي به كراهل زماننا
براجعة كتاب من الكتب المتأخرة خصوصا غير المحررة كشرح الغاية
للمفتي تاني والدر المختار والاشباه والنظائر ومخوها فانها
لشدة الاختصار والابحار كادت تلحق بالافاض مع ما استلكت
عليه من السقط في التخل في مواضع كثيرة وترجيح ما هو
خلاف السراج بل ترجيح ما هو مذهب الغير مما لم يقل به احد
من اهل المذهب ورأيت في اوائل شرح الاشباه للعلامة

هبة الله البجلي قال ومن الكتب الغريبة مثلا سكني شيخ
الكنز واقرئتني لعدم الاطلاع على حال مؤلفها اول نقل
الاقوال الضعيفة كصاحب القتيبة او لا اختصار نقل كالدر
المختار لمصنفه والنهر والعيني شيخ الكنز قال شيخنا صالح
الحيني انه لا يجوز الافتاء من هذه الكتب الا اذا علم المنقول
عنه والاطلاع على ما خذها هكذا سمعته منه وهو علامة
في الحق مشهور والعمدة عليه اه قلت وقد يتفق نقل قول
في نحو عشر من كتابا من كتب المتأخرين ويكون القول خطأ
اخطاه اول واضع له فاني من بعده وينقل عنه وهكذا
ينقل بعضهم عن بعض كما وقع ذلك في بعض سائيل ما يصح
تقليده وما لا يصح كانه على ذلك العلامة ابن نجيم في البحر
الرايق ومن ذلك الاستيجار على تلاوة القرآن المجردة فقد
وقع لصاحب الصراج الوهاج والعمدة شرح القدوري
انه قال ان المخني به صحة الاستيجار وقد اختلف عليه الامر
فان المخني به صحة الاستيجار على تعليم القرآن له على تلاوته
ثم ان اكثر المصنفين الذين جاؤا بعده تابعوه على ذلك
على الطاعات ^{وطبقوا ونقلوه} وهو خطأ صريح بل كثير منهم قالوا ان الفتوى على صحة
العبادة ويقولون الاستيجار على الحج وهذا كله خطأ اصح من الاول فقد تفتت
انه مذهب المتأخرين ^{المنقول عن} ابينا الثلاثة ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد ان
الاستيجار على الطاعات باطل لكن جاز من بعدهم من المجتهدين
ويعظمهم ^{غير عدل} الذين فهم اهل التخرج والشرح فافتوا بصحة تعليم القرآن
للمضرورة فانه كان المعلمين عطايا من بيت المال وانقطعت
فلو لم يصح الاستيجار واخذ الاجرة لصناع القرآن وفيه ضياع
الدين لاحتياج المعلمين الى اكتساب وافني من بعدهم ايضا
من امثالهم بجحته على الاذان والامامة لانهم من شعائر

الدين فصحيح الاستيجار عليهما للضرورة ايضا فهذا ما افني
به المتأخرون عن ابي حنيفة واصحابه لعلمهم بان ابا حنيفة
لو كانوا في عصرهم لعلموا بذلك ورجعوا عن قولهم الاول
وقد طبقت المتن والشرح والتأوي على غلظهم بطلان
الاستيجار على الطاعات الا في ذكره واوعللوا ذلك بالضرورة
وهي خوف ضياع الدين وصرحوا بذلك الغليل فكيف يصح
ان يقال ان مذهب المتأخرين صحة الاستيجار على التلاوة
المجردة مع عدم الضرورة المذكورة فانه لو بقي الدهر ولم يستاجر
احد احد اعلى ذلك لم يحصل به ضرر بل الضرر صار في الاستيجار
عليه حيث كان القرآن مكتوبا وحرفته يتجر بها وصار القاري
منهم لا يقرأ شيئا لوجه الله تعالى خالصا بل لا يقر الا للاجرة
وهو الربا الذي هو رادة الملئ غير الله تعالى فمن اين يحصل
له الثواب الذي يطلبه المستاجر ان يهديه لميته وتقال الامام
قاضي خان ان اخذ الاجر في مقابلته الذكر يبيح استحقاق الثواب
ومثله في فتح القدير اخذ الموهب الاجر ولو علم انه لا ثواب
له لم يدفع له فلما واحد افصاروا يتواصلون الي جمع الحطام
الحرام بوسيلة الذكر والقرآن وصار الناس يعتقدون ذلك
من اعظم القرب وهو من اعظم العتايح المترتبة على القول بصحة
الاستيجار مع غير ذلك مما يتركب عليه من اكل اموال الايتام
والجلبوس في بيوتهم على فرسهم وقلق النايين بالسراج
ورد الطبول والفنا واجتماع الناس والمراد وغير ذلك من
السكرات الغضبية كما وضحت ذلك كله مع بسط المنقول عن
اهل المذهب في رسالتي المسماة شيخا الغليل وبل الغليل
في بطلان الوصية بالختات والتهابيل وعلماها تقاريف فقها
اهل العصر من اجلهم خاتمة الفقهاء والعباد الناسكين عني

مصر القاهرة سيدي المرحوم السيد احمد الخطاوي صاحب
 الحاشية الغايقة علي الدر المختار رحمه الله تعالى ومن ذلك
 عدم قبول توبة الساب للجناب الرفيع صلي الله عليه وسلم
 فقد نقل صاحب الفتاوي البرازية انه يجب قتله عندنا
 ولا تقبل توبته وان اسلم وعز ذلك الي الشافعي
 عياض المالك والصارم السلول لا ين تيمية الجبلي ثم جاء
 من بعده وتابعه علي ذلك وذكره في كتبهم حتى خاتمة المحققين
 ابن الهمام وصاحب الدرر والفرح ان الذي في الشافعي
 الصارم السلول ان ذلك مذهب الشافعية والحنابلة وحمدي
 الرواشين عن الامام مالك بن الحزم بنقل قبول التوبة
 عندنا وهو المنقول في كتب المذهب المتقدمة لكتابا بالخراج
 لا يبيس وسئى مختصر الامام الطحاوي والشافعي وغير هان
 كتب المذهب كما وضحت ذلك غاية الايضاح بالم اسبق
 اليه وله تعالى الحمد والمنة في كتابا سميت تنبيه الولاة و
 الحكام علي احكام شاتم ضمير الانام واحدا صحابه الكرام
 عليه وعليهم الصلاة والسلام ومن ذلك مسئلة ضمان
 الرهن بدعوى الهلاك فقد ذكر في الدرر وشرح المجموع
 لابن ملك انه يضمن بدعوى الهلاك ببلد هان وتبهم ما
 في متن التوير ويقضاه انه يضمن قيمته بالغة ما بلغت
 وبه اتي العلامة الشيخ خير الدين وانه لا يضمن شيئا اذا رهن
 مع ان ذلك مذهب الامام مالك ومذهبا ضا انه بالاقول
 من قيمة ومن الدين بلافرف بين ثبوت الهلاك ببرهات
 وبدونه كما اوضحه في شرحه بلالية عن الحقايق ونسبت عليه
 في حاشيتي رد المختار علي الدر المختار مع بيان ما افني
 بما هو المذهب ومن رخصه ولهذا الذي ذكرناه نظائرا

لمزة

كثيرة تفق فيها صاحب البحر والنهر والسخ والدر المختار وغيرهم
 وهي سهو ومساوفا الخطا في النقل او سبق النظر نهيت
 عليه في حاشيتي رد المختار علي الدر المختار لا تراى فيها
 مراجعة الكتب المتقدمة التي يعزون المسئلة اليها فانظر اصل
 العبارة التي وقع السهو في النقل عنها وراضم اليها نصري
 الكتب الموافقة لها فلذا كانت تلك الحاشية عديدة النظر
 في بابها لا يستغني احد عن طلابها اسئلة سحابة وتعالى
 ان يعينني علي اتمامها فاذا نظر قليل الاطلاع وراي المسئلة
 سطوة في كتاب او اكثر يظن ان هذا هو المذهب وينتفي
 به ويقول ان هذه الكتب المتأخرين الذين اطلعوا علي
 كتب من قبلهم وضرروا فيها ما عليها العمل ولم يدرك ذلك
 اغلبي وانه يقع منهم خلافه كما سطرنا ذلك وقد كتبت مرة
 افتيت بمسئلة في الوقف موافقا لما هو المصطور في عامة
 الكتب وقد استثنت فيها الامر علي الشيخ علا الدين الحصكفي
 عمدة المتأخرين فذكرها في الدر المختار علي خلاف الصوت
 فوقع جوابي الذي افتيت به بيد جماعة من فقهي البلاد كتبوا
 في ظهريه بخلاف ما افتيت به موافقين لما وقع في الدر المختار
 وزاد بعض هؤلاء المفتين ان هذا الذي في العلاني هو الذي
 عليه العمل لانه عمدة المتأخرين وانه ان كان عندهم خلافه
 لا نقله منكم فاطلوا الي هذا الجهل العظيم والتهور في الاحكام
 الشرعية والا قد ام علي الفتيا بدون علم وبدون مراجعة
 وليت هذا القاتل راحه حاشية العلامة الشيخ ابراهيم
 الحلي علي الدر المختار فانها اقرب ما يكون اليه فقد شبه
 فيها غلتي ان ما وقع للعلاني خطا في التعبير وقد رايت في
 فتاوي العلامة ابن حجر سئل في شخص يقرأ ويطلع في

الكتب الفقهاء بنفسه ولم يكن له شيخ ويقتي ويعتمد على مطالعته
 في الكتب فهل يجوز له ذلك أم لا فاجاب بقوله لا يجوز له
 الا فتاؤه من الوجوه لانه عامي جاهل لا يدري ما يقول بل
 الذي ياخذ العلم عن المشايخ المعتبرين لا يجوز له ان يقتي
 من كتاب ولا من كتابين بل قال النووي ربح ولا من عشرة
 فان العشرة والمئرون قديم عند وكلمهم على مقالة ضعيفة
 في المذهب فلا يجوز تقليد هم فيها بخلاف الماهر الذي اخذ
 اعلم عن اهلها وصارت له فيه ملكة لغسانية فانه يميز الصحيح
 من غيره ويعلم المسائل وما يتعلق بها على الوجه المعتد به
 فهذا هو الذي يقتي الناس ويصلح ان يكون واسطة بينهم و
 بين الله تعالى وما غيره فلينظر اذا استقر هذا المذهب
 الشريف التقدير البليغ والزرع السديد الزاجر ذلك الامثال
 عن هذا الامر القبيح الذي يورث الى مفاسد لا تحصى والله
 تعالى اعلم اه وقل او كان ظاهر الرواية لا معناه ان ما كان
 من المسائل في الكتب التي رويت عن محمد بن الحسن رواية
 ظاهرة يقتي به وان لم يصرحوا بتصحيحهم لم يوصحوا رواية
 اضري من غير كتب ظاهر الرواية يتبع ما صححه قال العلامة
 الطرسوسي في انشاؤا سائل في مسئلة الكفالة الى شهران
 القاضي المقلد لا يجوز له ان يحكم الابا هو ظاهر الرواية
 لا باس روايت الثانية الا ان يكسوا على ان الفتوى عليها اه
 وكتب ظاهر الرواية ابت
 صنفها محمد بن شيبان
 الجاه الصغير والكبير
 ثم الزيادة بالسوط
 كذلك مسائل النوار
 نواب الاصول ايضا كتب
 حررها المذهب الخافض
 والسير الكبير الصغير
 تواترت بالسند المصبوط
 اسنادها في الكتب غير ظاهر

وهو

وبعدها مسئلة النوارل حزمها الاشباح بالدر بل
 اعلم ان سائل اصحابنا الحنفية على تلك الطبقات الاولى مسائل
 الاصول وتسمى ظاهر الرواية ايضا وهي مسائل رويت عن اصحاب
 المذهب وهم ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد رحمهم الله وبقال لهم العلم
 الثلاثة وقد كلفهم رفر والحسن وغيرهما من اخذ الفقه على مذهب
 ابو حنيفة لكن الغالب الساب في الرواية ان يكون قول الثلاثة
 او قول بعضهم ثم هذه المسائل التي تسمى بظاهر الرواية والاصول
 هي ما وجد في كتب محمد بن يحيى السوطي والزيادات والجامع الصغير
 والسير الصغير والجامع الكبير والسير الكبير وانما سميت بظاهر
 الرواية لانها رويت عن محمد بن رواية الغلات فهي ثابتة عنه اما
 متواترة او مشهورة فلهذا مسائل النوارل وهي مسائل مروية
 عن اصحاب المذهب المذكورين لكن لا في الكتب المذكورة بل ما في
 كتب اخر لمحمد غير ها كما كتبنا في روايات والبرجانيات
 والرفقيات وانما قبل لها غير ظاهر الرواية لانها لم ترو عن محمد بن رواة
 ظاهرة ثابتة صحيحة كما كتبنا في الاول واما في كتب غير محمد لكتاب
 البحر المحسن ابن زيار وغيرها وسهلت الامالي لابي يوسف والامالي
 جمع بسلام وهو ان يفيد العلم وحوله فلا بد منه بالمجاز والقرطبي
 فينكلم العالم بما فتح الله تعالى به من ظهر قلبه في العلم وتكتبه التلامذة
 ثم يجمعون ما ائبره فيصير كتابا فيسمونه الاسلا والامالي وكانت
 ذلك عادة السلف من الفقهاء والمحدثين وهل العربية وغيرها
 في علومهم فاندست لذهاب العلم والعلل والي الله المصير وعلى
 الشافعية يسعون مثله تعليقه وانما رواية مفرزة مثل رواية
 ابن سمانة ومعلي بن منصور وغيرهم في مسائل معينة الثالثة
 الفتاوى والواقعات وهي مسائل استنبطها المجتهدون المتأخرون
 لما سئلوا عن ذلك ولم يجدوا فيها رواية عن اهل المذهب المتقدمين

وهو اصحاب سوس واهل حرم واهل حرم واهل حرم
 معرقتهم كتب الطبقات لاهل حرم وكتب التواريخ في اصحاب سوس
 مثل عصام بن يوسف وابن رستم ومحمد بن سماعة وابي سليمان
 الجوزجاني وابي جعفر النخعي وابي القاسم النخعي سلمة ومحمد
 ابن سنان واصل بن عمار وابي القاسم النخعي سلمة ومحمد
 ابن جعفر النخعي سلمة ومحمد ابن جعفر النخعي سلمة
 جمع في فتاوى في اهل حرم واهل حرم واهل حرم
 ثم جمع الساجع بعده كتب اهل حرم واهل حرم
 والواقعات للصدر الشهيد ثم ذكر المتأخرين هذه المسائل مختلفة
 غير متحدة كما في فتاوى قاضي خان والخلعة وغيرها ومن بعضهم كما
 في كتاب الحفظ لابي الحسن السرخسي فانه ذكر اول مسائل الاصول
 في النوادر ثم المتأخرين واهل حرم واهل حرم
 عن محمد بن سعد بن واظها بسوس ابي سليمان الجوزجاني وسرخ
 البسوط جماعة من المتأخرين مثل شيخ الاسلام بكر المعروف
 بخواجه زاده وسمي بسوس الكبير وسمي الالباب الخلوفا وغيرها
 وبسوطاتهم سرخ في الحقيقة ذكروها مختلفة بسوس محمد كما
 فعل سرخ الجاه الصغير مثل غير الاسلام وقاضي خان وغيره فيقال
 ذكره قاضي خان في الجاه الصغير والمراد سرخه وكذا في غيره اهل حرم
 من سرخ البري على الاشياء وسرخ الشيخ اسماعيل النابلسي على
 سرخ الدرر هذا وقد فرق العلامة ابن كالب اثبات رواية الاصول
 وظهروا في كتابه حيث قال في سرخه على الهداية في مسألة جمع المرأة
 ما حاصله انه ذكر في بسوط السرخسي انه ظاهر في رواية انه بشرط
 ان تلك قدر نفقة محرما وان ذكر في المحيط والذخيرة انه روي الحسن
 عن ابي حنيفة انها اذا قدرت على نفقة نفسها ونفقة محرما لم يهر
 الحج واضطربت الروايات عن محمداهم قال ومن هنا ظهر ان مراد

الامام السرخسي بن ظاهر الرواية رواية الحسن عن ابي حنيفة وانتم
 الفرق بين ظاهر الرواية ورواية الاصول اذ المراد من الاصول البسوط
 والجاه الصغير والجاه الكبير والزيادات والسير الكبير وس فيها
 رواية الحسن بل كلها رواية محمد وعلم ان رواية النوادر قد تكون
 ظاهر الرواية والمراد من رواية النوادر رواية غير الاصول المذكورة
 فاحفظ هذا فان شرح هذا الكتاب قد غفلوا عنه وذكر بعضهم بعده
 الفرق بين ظاهر الرواية ورواية الاصول وزعم ان رواية النوادر
 لا تكون ظاهر الرواية اقول لا يخفى عليك ان قول المحيط و
 الذخيرة ان هذه رواية الحسن عن ابي حنيفة لا يلزم منه ان تكون مخالفة
 لرواية الاصول فغدر رواها الحسن في كتب النوادر ورواها محمد
 في كتب الاصول والمناذكر رواية الحسن لعدم الاضطراب عنه بدليل
 قوله واضطربت الروايات عن محمد واهل حرم السرخسي انها ظاهر
 الرواية عنه واهل حرم لم يلزم منه ان رواية النوادر قد تكون ظاهر الرواية
 اذ اذكرت في كتب الاصول ايضا كنهذه المسئلة فانه ذكرها في كتب
 الاصول وانما يفهم ما قاله ان لو ثبت ان هذه المسئلة لا ذكر لها في
 كتب ظاهر الرواية وبعبارة المحيط والذخيرة لا يدل على ذلك وقد
 وجه الجواب بالفتنة على سرخ الهداية الموافق لاهل حرم ما قدسناه والله تعالى
 اعلم بمسئلة السيرجه سيرة وهي الطريقة في الامور وفي الشرع يختص سر
 النبي صلى الله عليه وسلم في معارضة كذا في الهداية قال في المغرب وقالوا
 السير الكبير فوصفوها بصفة المذكر لقيامها مقام المضاف الذي هو
 كتاب كقولهم صلاة الظهر وسير كبير خط الجاه الكبير وجامع الصغير
 وح فالسير الكبير بكسر السين وفتح اليا على لفظ الجمع لا بفتح السين
 وسكون اليا على لفظ المفرد كما ينطبق به بعض من لا يعرف له
 واشهر بسوط بالاصل ولا
 الجاه الصغير بعده فاهل حرم
 السبعة تصنيفا كذا
 فيه على الاصل لا تقدم

واخر الستة تصنيفا وورد السير الكبير فهو المعتمد
 قدما ان كتب ظاهر الرواية تسمى بالاصول ومنه قول المهدي في
 باب التيمم ومن ابى ضيفه وابى يوسف في مجرد رواية الاصول قال
 الشراح هناك رواية الاصول رواية الجامعين والزيادات والمبسوط
 ورواية غير الاصول رواية النوادر والامالي والرقيات والكيسانيات
 والهارونيات اه وكثير ما يقولون ذكرهم في الاصل ويضرب السبلح
 بالمسوط فعلم ان الاصل مفرد اه هو المسوط اشتهر به من بين باقي
 كتب الاصول او قال في البحر في باب صلاة العيد عن غايه البيان تسمى
 الاصل اصل لانه صنف اوله ثم الجامع الصغير ثم الكبير ثم الزيادات
 اه وقال ان الجامع الصغير صنفه محمد في الاصل فانه هو المول عليه اه وب
 تاليفه ان ابا يوسف طلب منه ان يجمع كتابا يرد به عنه عن ابي جعفر
 له ثم عرض عليه فاعجبه وهو كتاب مبارك يستعمل على الف وخمسمائة
 واثنين وثلاثين سنة كما قال الزردوي وذكرهم ان ابا يوسف
 مع جلالة قدره لا يشارك في سفر ولا حضر وكان على الرار كيا
 يقول من فهم هذا الكتاب فهمناهم اصحابنا وكانوا لا يقتدون احد
 القضاة حتى يتحنونه به اه وفي غايه البيان عن ختم الاسلام ان الجامع
 الصغير للقرض على ابي يوسف استحسنة وقال حفظ ابو عبد الله
 المسائل خطاه في روايتها فقال محمد انا حفظتها ولكنه سمي وهي
 ست مسائل ذكرها في البحر في باب الوتر والنوافل وقال في البحر
 في باب الشهيد كل تاليف محمد بن الحسن موصوف بالصغير فهو
 بالتفاق الشيخ ابي يوسف ومحمد بخلاف الكبير فانه لم يرض على ابي
 يوسف اه وقال المحقق ابن اسير حاشي الحلبي في شرحه على التبيين
 في بحث التسميع ان محمد قرأ الكتب على ابي يوسف الاما كان
 فيه اسم الكبير فانه من تصنيف محمد كالتصايرية الكبير والمزارعة
 الكبير والمآذون الكبير والجامع الكبير والسير الكبير اه وذكر المحقق

ابن الهمام كافي فتاوى تليذه العلامة قاسم ان ما لم يحك محمد فيه خلافا
 فهو قولهم جميعا وذكر الامام شمس الاية السرخسي في اول شرحه
 على السير الكبير ان السير الكبير هو اخر تصنيف صنفه محمد في الغنة
 ثم قال وكان سبب تاليفه ان السير الصغير وقع بيد عمر الرحمن بن عمرو
 الاوزاعي علم اهل الشام فقال لمن هذا الكتاب فقول محمد العراق
 فقال ما لا اهل العراق والتصنيف في هذا الباب فانه لا علم لهم بالسير
 ومعارى رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه كانت من جانب
 الشام والجاز دون العراق فانهما محدثه فقا فبذلك لمحمد حافظه
 ذلك وفسر في نفسه حتى صنف هذا الكتاب فحكي انه لما نظره الاوزاعي
 قل لولا ما احسنه من الاحاديث لعلم انه يضع العلم وان الله تعالى عمن
 جهته اصابه الجواب في ربه صدق الله العظيم وفوق كل ذي علم عليم
 ثم امر محمد ان يكتب هذا في سنين دفتر وان يجعل على بحلة الى باب
 الخليفة فاعجبه ذلك وعده من معاضد زمانه وفي شرح الاشياء
 للبيري قل علما وانا ان كانت الواقعة مختلفا فيها قال فضل والمختار
 للمجتهد ان ينظر بالدلائل وينظر الى السراج عنده والمقلد ياخذ
 بالتصنيف الاخير وهو السير الا ان يختار المساجح المتأخرون
 خلافة فوجب العمل به ولو كان قوله سرا
 وجميع الست كتاب الكافي للحاكم الشهيد فهو الكافي
 اقوي شروحه الذي كالشمس مبسوط شمس الاية السرخسي
 معتمد القول ليس جل بخله وليس عنه جل قال في فقه القدير وغيره
 ان كتاب الكافي جمه كلام محمد في كتبه الست التي هي كتب الرواية
 اه وفي شرح الاشياء للعلامة ابراهيم السري اعلم ان من كتب
 مسائل الاصول كتاب الكافي للحاكم الشهيد وهو كتاب معتمد في نقل
 المذهب شرحه جماعة منهم شمس الاية السرخسي وهو المشهور
 بمسوط السرخسي اه قال الشيخ اسماعيل ان تالسي قال العلامة

الطرسوسي مبسوط السرخسي لا يعمل بما يخالفه ولا يركن الا اليه
ولا يجني ولا يقول الاعليه هو وذكر التبيين في طبقات الشعراء
كثيرة في مدحهما ما اشبه بعضهم
عليك مبسوط السرخسي انه هو البحر والدر المرير شئ ايله
ولا تعتمد الاعليه فانه حجاب باعطاء الرغائب سايه
قال العلامة الشيخ هبة الداعلي في شرحه على الاشباه للامام
الكبير محمد بن محمد بن ابي سهل السرخسي احدى الائمة الكبار المتكلم
الحقبة الاصولي لزم شمس الائمة عبد العزيز الحلواني وتخرج
به حتى صار انظر اهل زمانه واخذ في التصنيف واسمى المبسوط
مخوضه عشر مجلدا وهو في السجن باورجند ملكه كان فيها
من الناصحين توفي سنة ٩٩٥ وللخفية مبسوطات كثيرة منها
لابي يوسف وم يسمى مبسوط بالاصل ومبسوط الجرجاني
وخواهر زاده وشمس الائمة الحلواني ولابي السرايزدي
ولاخيه علي البرزوي وللسيد ناصر الدين السرخندي ولابي
الملك نصر بن محمد وحيث اطلق المبسوط فالمراد به مبسوط
السرخسي هذا وهو شرح الكافي والكافي هذا هو كافي الحاكم
الشهيد العالم الكبير محمد بن محمد بن احمد بن عبد الله ولي قضاء
بخاري ثم ولاة الامير المجيد صاحب خراسان وزارته سمع الحديث
من كثيرين وجمع كتب محمد بن الحسن في مختصره هذا ذكره الذهبي
واثنى عليه وقال الحاكم في تاريخ سيبور ما رايت في جملة من
كتب عليه من اصحاب احفظ الحديث وهدى لسؤسه وفهم
له منه قتل ساجد في ربيع الاخر سنة ٩٩٥ قلت وللحاكم الشهيد
المختصر والمستفي والاشارات وغيرها وقول السرخسي رايت
الصواب في تاليف شرح المختصر لا يدل على ان مبسوط السرخسي
شرح المختصر لاسم الكافي كما توهمه الخيران لملي في حاشية الاشباه

فان الكافي مختصر فيه لانه اختصر فيه كتب ظهر الرواية كما علمت و
قد اكره النقل في غاية البيان عن الكافي بقوله قال الحاكم الشهيد
في مختصره المسمى بالكافي

واعلم بان عن ابي حنيفة جات روايات غدت منه
اختر منها بعضها والباقي مختار منه سائر الرفاق
فلم يكن لغيره جواب كما عليه اقسام اصحاب
اعلم بان المتقول عن عامة العلما في كتب الاصول انه لا يصح
في مسألة المجتهد قولان للتناقض فان عرف المتأخر منهما تعيين
كون ذلك رجوعا والا وجب ترجيح المجتهد بعده بشهادة قلبه
كافي بعض كتب الخفية المشهورة وفي بعضها انه ان لم يعرف تاليفه
فان نقل في احد القولين عنه ما يفويه فهو الصحيح عنده والافان
وجد متنبه للاجتهاد في المذهب رجح بامر من المرجحات ان
وجدوا لا يعمل بامرهما شأنا بشهادة قلبه وان كان عاميا اتبع فتوى
المختفي فيه الاتقي الاعلم وان كان تنقها اتبع المتأخرين وعمل بما
هو اصوب واحفظ عنده كذا في التحرير لمحقق ابن الرعام واعلم
ان اختلاف الروايتين ليس من باب اختلاف القولين لان القولين
نص المجتهد عليهما بخلاف الروايتين فالاختلاف في القولين
من جهة المتقول عنه لا الناقل والاختلاف في الروايتين بالعكس كما
ذكره المحقق ابن سيرجاني في شرح الخبر لكن ذكر بعده عن الامام
ابي بكر البليقي في الدرر ان الاختلاف في الرواية عن من وجود
ومنها الغلط في السماع كان يجب حرقا النبي اذا سئل عن حادثة
ويقول لا يجوز فيستعمل على الروي فنقل ما سمع ومنها ان
يكون له قول قد رجح عنه وعمل بعض من يختلف اليه رجوعه ضروري
الثاني والاضم عليه فيروى الاول ومنها ان يكون قال احدهما
علي وجه القياس والاضم علي وجه الاستحسان فيسم كل واحد

احدى فنيقل كاسم ومنها ان يكون الجواب في المسئلة من وجهين
 من جهة الحكم ومن جهة الاحتياط فنيقل كل كاسم اه قلت
 فعلي ما عدا الوجه الاول يكون الاختلاف في الروايتين من جهة
 المنقول عننا ايضا لا تبنا الاختلاف فيهما على اختلاف القولين المرويين
 فيكونان من باب واحد ويؤيده اننا قلنا الروايتين قد يكون
 واحدا فان احدى الروايتين قد تكون في كتاب من كتب الاصول
 والاخرى في كتب التوارد بل قد يكون كل منهما في كتب الاصول
 والحكم من جهة واحد وهو الامام م ر ج وهذا ياتي في الوجه الاول
 وبعد الوجه الثاني فالظاهر الاقتصار على الوجهين الآخرين
 لكن لا في كل فرع اختلفت فيه الرواية بل بعض ذلك قد يكون
 لاحدهما والبعض الاخر للاخر لكن هذا انما ياتي فيما يصلح ان يكون
 فيه قياس واستحسان واحتياط وغيره نعم ياتي الوجهان
 الاولان فيما اذا اختلف الراوي وقد يقال ان متى وجوه الاختلاف
 ايضا ترد المجتهد في الحكم لتعارض المجتهد عنده بلام ر ج واختلفا
 في مدلول الدليل الواحد فان الدليل قد يكون مختلا لوجهين
 او اكثر فينبى علي كل واحد جوابا ثم قد يترجح عنده احدى فينسب
 اليه وله هذا تراجم يقولون قال كذا وقد لا يترجح عنده احدى
 فيستوي رايه فيهما ولذا تراجم يحكون عنه في المسئلة القولين
 علي وجه يفيد تساويهما عنده فيقولون وفي المسئلة عن روايتان
 او قولان وقد قد سنا عن الامام العراقي انه لا يحمل الحكم والافتاء
 بغير التراجم المجتهد او قلنا اذا تعارضت الرواية عند المجتهد
 وعجز عن الترجيح ابي فان له الحكم بايهما سالتساويهما عنده
 وعلي هذا فيصير نسبة كل من القولين اليه لا كما يقول بعض
 الاصوليين من انه لا ينسب اليه شي منهما وما يقول بعضهم
 من اعتقاد نسبة احدى اليه لان رجوعه عن الاخرين معين

اذا الغرض تساويهما في رايه وعدم ترجيح احدى علي الاخر نعم اذا
 ترجح عنده احدى فراجع عدم اعراضه عن الاخر ورجوعه منه بسبب
 اليه التراجم عنده وبذلك كرا في رواية عنه اما لو اعرض عن
 الاخر بالكلية لم يبق قول له بل يكون قوله هو السراج فقط لكن
 لا يرتفع الخلاف في المسئلة بعد الرجوع كما قاله بعض الشافعية
 وابده بعضهم بان اهل عصر اذا اجتمعوا علي قول بعد اختلافهم
 فقد حكموا الاصوليون قولين ارتفاع الخلاف السابق فالم يجمع
 فيه اجماع اولي لكن ما ذكره في كتب الاصول عندنا من انه لا يمكن
 ان يكون للمجتهد قولان كما مرينا في ذلك لانه سمي فيما يظهر
 علي ما ذكره واتي تعارض الرواية انه اذا وقع التعارض بين اثنين
 بصار الي الحديث فان تعارض في اقول الصحابة فان تعارضت
 فالي القياس فان تعارض في اسان ولا ترجيح فانه يجرى فيها
 ويعمل بشهادة قلبه فاذا عمل باحدى ليس له العمل بالآخر الا
 بدليل فوق التحري قالوا وقال الشافعي جعل بايهما سالتساوي غير
 تحم ولهذا صار له في المسئلة قولان واكثر واما الرواية عن
 اصحابنا في مسئلة واحدة فانما كانت في وقتين فاحدها صحيحة
 دون الاخرى لكن لم يعرف المتأخرة منهما اه فعلي هذا اذا قيل عن
 الامام روايتان فلعلم معرفة الاخر وما يقال فيه وفي رواية
 عنه كذا اما لعلم بانها قول الاول او تكون هذه الرواية رويت
 عنه في غير كتب الاصول وهذا اقرب لكن لا يخفى ان ما ذكره في
 بحث تعارض الروايات مسلك لانه يلزم منه ان يكون حافيه روايتان
 عن الامام لا يجوز فيه العمل بواحدة منهما لعدم العلم بالصحيحة
 من الباطلة منهما وان لا ينسب اليه شي منهما كما مر عن بعض
 الاصوليين مع ان ذلك واضح في مسائل لا تخصي وراهم يرجعون
 احدى الروايتين علي الاخرى وينسجونها اليه قالذي يظهر

ما روي عن الامام البليغي من يدين تعدد الوجوه في اختلاف الرواية
 عن الامام مع زيادة ما ذكرناه من تردد في الحكم واحتمال لكل
 منهما في رايه مع عدم مرجح عنده لا تخدعها من دليل او تخالفه
 فتأمل ثم لا يخفى ان هذا الوجه الذي قلناه ان شرائطه من الوجوه
 الاربعة المارة في اختلاف الروايتين لم يمتثل ما فيه استحسان
 او اطراد او غيره اذا اقررنا ذلك فاعلم ان الامام مع رجوعه من شدة
 احتياطه وورعه وعلمه بان الاختلاف من اثر الرحمة قال لا يحل
 ان توجب لكم دليل فتقولوا به فلما كان كل واحد من روايته عنه ويرحمها
 كما حكاه في الدر المختار وفي الوصول الجية من كتاب الجنابات
 قال سر ما قلت قولاً خالفت فيه من الاقوال قد كان قاله وروى
 عن زفره قال ما خالفت في شيء الا قد قاله ثم رجع عنه
 فهذا اشار الى انهم ما سلكوا طريق الاختلاف بل قالوا ما قالوا
 عن اجتهاد وراي ابتغاء ما قاله استاذهم ابو حنيفة اه وفي
 اخر الحاوي القدسي واذا اخذ بقول واحد منهم جعل قطعاً انه
 يكون به اخذ بقول غيره فانه روي عن جميع اصحابه من الكبار
 كابن يوسف وموسى بن وهب والحسن انهم قالوا ما قلنا في مسئلة قول
 الا وهو رواية عن ابي واخبروا عليه ايما غلطا فلم يتحقق
 اذن في الفقه جواب ولا مذهب الا انه كيف ما كان وما سب
 الى غيره الا بطريق المجاز للوافقة اه فان قلت اذا رجع
 المجتهد عن قول لم يبق قول له لانه صار كالحكم الماخوذ كما
 سياتي وجهاً قاله اصحابنا من الغين له فيه ليس مذهب
 بل صارت اقوالهم مذاهب لهم فكيف يسب اليه واخفى
 انما قلناه وانما نسب اليه دون غيره قلت قد كنت
 استشكلت عن ذلك واجبت عنه في جاستي رد المختار
 علي الدر المختار بان الامام لما امر اصحابه بان ياخذوا

من اقواله ما اتجه لهم منها الدليل عليه صار ما قالوه قولاً له لا يستأنس على
 قواعد التي اسرها لهم فلم يكن مرجوعاً عنه من كل وجه ونظير هذا ما نقله
 العلامة البيهقي في اول شرحه على الاشباه من شرح الهداية لابن النخعي
 الكبير والد شارح الوهبانية وشيخ ابن الهمام ونصه اذ اصح الحديث
 وكان علي خلاف المذهب عمل بالحديث ويكون ذلك مذهباً ولا يخرج مقتله
 عن كونه حنفياً بالعمل به فقد صح عن ابي انه قال اذ اصح الحديث فهو مذهبي
 وقد حكى ذلك الامام ابن عبد البر عن غيره من الامة ونقله ايضا
 الامام السبكي في عن الامة الاربعة قلت ولا يخفى ان ذلك لمن كان
 اهلاً للنظر في النصوص ومعرفة محكمها من منسوخها فان نظر اهل المذهب
 في الدليل وعملوا به صح نسبته الى المذهب لكونه صادراً بان صاحب
 المذهب اذ لا شك انه لو علم بضعف دليله واتبع الدليل الاقوي ولذا
 رد المحقق ابن الهمام على المشايخ حيث اقول قول الامامين بانه لا يعدل
 عن قول الامام الا لضعف دليله واقول ايضا ينبغي تعييد ذلك بما اذا
 وافق قولاً في المذهب ان لم ياذنوا في الاجتهاد فاني اخرج عن المذهب
 بالكلية مما اتفق عليه امتنا لان اجتهادهم اقوي من اجتهاده فالظن انهم
 راوا دليلاً ارجح مما راه حتى لم يعمل به ولذا قال العلامة قاسم في حق نخعي
 خاتمة المحققين الكمال ابن الهمام لا يعمل باحاديث شيخنا التي تخالف المذهب
 وقال في تصحيحه على القدوري قال الامام العلامة الحسن بن منصور
 ابن محمد والاورجندي المعروف بقاضي خان في كتاب الفتاوي دكم الغني
 في مسائلنا من اصحابنا ان استخفي عن مسئلة ان كانت سوية عن الامام
 في الروايات الظاهرة بخلاف بينهم فانه يعمل اليهم ويفتي بقولهم ولا
 يخافهم براه وان كان مجتهداً متقناً لان الظن ان يكون الحق هو اصحابنا
 ولا يمدوهم واجتهاده لا يبلغ اجتهادهم ولا ينظر الى مخالفتهم ولا يقبل
 حجته ايضاً لانهم عرفوا الادلة وروى وابن صاحب وثبت وبين صحتها
 ثم نقل عوده عن شرح برهان الامة علي ارب القضايا المختصاف

قلت لكن ربما عدلوا عما اتفق عليه امتنا لضرورة ونحوها كما مر في
سنة الاستبحار على تعليم القرآن ونحوه من الطاعات التي في ترك
الاستبحار عليها ضياع الدين كما مر بناه سابقا في مجوز الائمة
بخلاف قولهم كما ذكره قريبا عن الحارثي القديسي وسيأتي بسط
ايضا اخرائه عند الكلام على العرف والحاصل ان ما خالف فيه
الاصحاب اسامهم الاعظم لا يخرج عن مذهبنا ان رجوع الشايخ المختار
وكذا ما ناه الشايخ على العرف الحادث لتغير الزمان او للضرورة
ونحو ذلك لا يخرج عن مذهبنا لان ما رجوه لترح دليله عند ما دون
يه من جهة الامام وكذا ما بنوه على تغير الزمان والضرورة باعتبار
انه لو كان حيا لقال باقائه لان ما قالوه انما هو مبني على قواعده
ايضا فهو مقتضى مذهبنا لكن ينبغي ان لا يقال قال ابو حنيفة كذا في
روي عنه صريحا وانما يقال فيه مقتضى مذهبنا كذا اذا قلنا وسئل
تخرجات الشايخ بعض الاحكام من قواعده او بالقياس على كلمة
فهذا كله لا يقال فيه قال ابو حنيفة ان يسمى مذهبنا يعني قول اهل
مذهبنا او مقتضى مذهبنا على هذا لما قال صاحب الدرر والغرر في
كتاب القضاء ان مقتضى القاضي في مجتهده في خلاف مذهبنا لا ينفذ قال اي
اصل المذهب كالمختار اذ احكم على مذهب الشافعي ونحوه او بالعكس
واما اذ احكم المختار بمذهبنا يوسف او محمد او نحوها من اصحاب
الامام فليس حكما بخلاف رايه اه والظاهر ان نسبة المايل المخرجة
الى مذهبنا اقرب من نسبة المايل التي قال بها ابو يوسف او محمد اليه
لان المخرجة بنيت على قواعده واصولها واما المايل التي قال بها
ابو يوسف ونحوه من اصحاب الامام فكثير منها مبني على قواعدهم
خالصا فيها قواعده الامام لانهم لم يلتزموا قواعده كلها كما يعرف
من لم يعرفه كتب الاصول ثم قد يقال ان كانت اقوالهم روايات
عنه على ما مر تكون القواعد له ايضا لا بتنا تلك الاقوال يعلمها وعلي

هذا

هذا ايضا تكون نسبة التخرجات الى مذهبنا اقرب لاتباعها على
قواعده التي رجعوا اليها في اقوالهم فان مقتضى القاضي بما يصح منها نفي
قضاؤه كما يقتضيه ما يصح من اقوال اصحابنا فهذا ما ظهر لي تقريره
في هذا الباب من فتح الملك الوهاب والله اعلم بالصواب والبرهان والبرهان
وصح لم يوجد له اختيار فقول يعقوب هو المختار
ثم محمد فقول الحسن ثم زفر بن زياد الحسن
وقيل بالتخير في فتواه ان خالف الامام صاحبنا
وقيل من دليله اقوي رجع وذلك مقتضى اجتهاد الاصحاب
قد علمت ما قررناه انما انما اتفق عليه امتنا لا يجوز لغيرهم في
مذهبهم ان يعدل عنه براه لان رايهم اصح واستمرت هنا الى انهم اذا
اختلفوا يقدم ما اختاره سوا وافقه احد اصحابه او لافان لم يوجد
له اختيار قدم ما اختاره يعقوب وهو اسم ابي يوسف البزاز صاحب
الامام وعادة الامام محمد ان يذكر ابا يوسف بكنته الا اذا ذكر
معه ابا حنيفة فانه يذكره باسمه العلم فيقول يعقوب بن الجراح وكان
ذلك رخصة من ابي يوسف تاد باسما شريكه ابي حنيفة رحمه الله جميعا
ورحمتهما وادام بهم النفع الى يوم القيمة وصح لم يوجد لابي يوسف
اختيار قدم قول محمد بن الحسن اجل اصحاب ابي حنيفة بعد ابي
يوسف ثم بعده يقدم قول زفر والحسن بن زياد فقولهما في رتبة واحدة
لكن عبارة التهرم يقول الحسن وقيل اذا خالف اصحابه وانفرد
بقول تخير المختار وقيل لا يتخير المختار المقتضى المجتهد فمختار ما كان دليله
اقوي قال في الفتاوى السراجية ثم الفتوى على الخلاف على قول
ثم قول ابي يوسف ثم قول محمد ثم قول زفر والحسن بن زياد وقيل اذا
كان في جانب وصاحبه في جانب فالمختار بالخيار والاول اصح اذا
لم يكن المختار مجتهدا اه ومثله في متن التنوير اول كتاب التفتا وقال
في آخر كتاب الحارثي القديسي وبني لم يوجد في المسئلة عن روية

يؤخذ بظاهر قول أبي يوسف لم يظاهر قول محمد لم يظاهر قول زفر
 والحسن وغيرهم الأكبر قال أكبر إلى آخر من كان من كبار الأصحاب
 وقال قبله ومن كان قول أبي يوسف ومحمد موافق فتوى لا يتعدى
 من الأفتاء مست إلى الضرورة وعلم أنه لو كان أبو حنيفة يراي ما رايتي
 والأفتاء به وكذا إذا كان أحدهما معه فإن خالفاه في العلم قال بعض
 المشايخ يؤخذ بظاهر قوله وقال بعضهم الخفي مخبر بينهما أن شافعي
 بظاهر قوله وإن شافعي بظاهر قولهما والأصح أن العبرة بقوة الدليل
 والحاصل أنه إذا اتفقت وصاحبه على جواب لم يجز الصدول
 عنه بالضرورة وكذا إذا وافقه أحدهما وأما إذا اختلفا فمما يجوز
 مضي بان لم يتفقا على شيء واحد فالظاهر ترجيح قوله أيبه وأما إذا خالفاه
 واتفقا على جواب واحد حتى صار هو في جانب وهو في جانب فقبل
 بمرجح قوله أيبه وهذا قول الإمام عبد الله بن المبارك وقيل تخبر الخفي
 وقول السراجية والأول أصح إذ لم يكن الخفي مجتهدا بعيد اختيار
 القول الثاني أن كان الخفي مجتهدا ومعنى تخبر أنه ينظر في الدليل
 فيفتي بما يظهر له ولا يتعين عليه قول الإمام وهذا الذي صح في
 الحاشية أيبه بقوله والأصح أن العبرة بقوة الدليل لأن اعتبار قوة
 الدليل شأن الخفي المجتهد وصار فيها إذا خالفه صاحبه ثلاث أقوال
 الأول اتباع قول الإمام بلا تخير الثاني التخيير مطلقا الثالث
 هو الأصح التفصيل بين المجتهد وغيره وبه جزم قاضي خان كما يأتي
 والظاهر أن هذا التوفيق بين القولين يحمل القول باتباع قول الإمام
 على الخفي الذي هو غير مجتهد وحمل القول بالتخيير على الخفي المجتهد
 وإذا لم يوجد للإمام نص يقدم قول أبي يوسف ثم محمد في آخره والظاهر
 أن هذا في حق غير المجتهد أما الخفي المجتهد فيختص بما يترجم عنده دليله
 نظير ما قبله وقد علم من هذا أنه لا خلاف في الأخذ بقول الإمام
 إذا وافقه أحدهما ولذا قال الإمام قاضي خان وأن كانت المسئلة

79
 مختلفا فيها بين أصحابنا فإن كان مع أبي حنيفة أحد صاحبيه يأخذ
 بقوله ما أيبه بقوله الإمام ومن وافقه لوفور الترابط واستجماع
 أدلة الصواب فيها وإن خالفه صاحبه في ذلك فإن كان اختلافهم
 اختلافا عسرو زمان كالقضا بظاهر العدلة يؤخذ بقول صاحب
 لتغير أحوال الناس وفي الزاوية والمعاملة وغيرها يختار قولهما
 لأجماع المتأخرين على ذلك وفيما سوي ذلك يخبر الخفي المجتهد ويعمل
 بما أفتي إليه رايه وقاله عبد الله بن المبارك يؤخذ بقوله أيبه قلت
 لكن قد سألنا أن ما نقل عن الإمام من قوله أيبه الحديث فهو مذهب
 محمود على ما لم يخبر عن المذهب بالحكمة كما ظهر لنا من التفرير
 السابق وتقتضي جواز اتباع الدليل وإن خالفنا وافقه عليه أحد
 صاحبه ولهذا قال في المحرر من الترخاينة إذا كان الإمام في جانب
 وهو في جانب خبر الخفي وإن كان أحدهما الإمام أخذ بقوله ما أيبه
 إذا اصطح المشايخ على قول الآخر فيستعمل كما اختاره الغني أبو
 البك قول زفر وسأيل أيبه وقال في رسالة المسألة رفع الشك
 في وقت العصر والعش لا يرجح قول صاحب واحد على قوله الآخر
 وهو ما ضعف دليل الإمام وما للضرورة والتعامل ترجيح قولهما
 في الترخاينة والمعاملة وأما لأن خلافا لهما سبب اختلاف العصر والزمان
 وأنه لو شاهد ما وقع في عصرهما لوافقهما لعدم انقضاء بظاهر العدلة
 وبما قد ذك ما قاله العلامة المحقق الشيخ قاسم في تصحيحه و
 نصه على أن المجتهدين لم يفقدوا حتى نظروا في المختلف ورجحوا وصنفوا
 فشهدت مصنفاتهم بترجيح قولهم والأخذ بقوله أبي سبيل يسيرة
 اختاروا الفتوى فيها على قولهما وقول أحدهما وإن كان الأضمر
 الإمام كما اختاروا قول أحدهما فإما لأن نص فيه للإمام المعاني التي
 أشار إليها الغاصي بل اختاروا قول زفر في مقابلة قول الحل النجوى
 ذلك وترجيحهم بأية فليسا اتباع السراج والحل به كما لو فتوا في جوامع

اهـ تمت قال العلامة البيري والمراد بالاجتهاد اخذ الاجتهاد بين
 وهو المجتهد في الذهب وعرف بان المتكلم من تخرج الوجوه علي
 منصوص امامه والتجرب في بذهب امامه المتكلم من مرجع قول له
 علي اضراطة الفقه وسياق توضيح
 فالان لا ترجع بالدليل فليس القول بالتفصيل
 ما لم يكن خلافا للمصحا فاخذ الذي لهم قد وضحا
 فاننا نراهم قد رجحوا مقال بعض صحبه ومجسوا
 من ذلك ما قد رجحوا مقال في سبعة وعشرين
 فعملت ان الاصح تخير المفتي المجتهد فيفتي بما يكون دليله اقوي ولا
 يلزمه المشي علي التفصيل ولما انقطع المفتي المجتهد في زماننا ولم يقع
 الا التعلل المحض وجب علينا استعانة التفصيل اول بقول الامام ثم
 ثم ما لم نراهم يذهب صححو خلافه لقوة دليله او لتغير
 الزمان او نحو ذلك مما يظهر لهم فتب ما قالوا كما لو كانوا اخصا
 وافقونا بذلك كما علمنا انهم من كلام العلامة قاسم لانهم اعلموا
 ادرسي بالذهب وعلي هذا علمهم فاننا رايناهم قد رجحوا قول
 صاحب تارة وقول احدثا تارة وتارة قول زفر في سبعة عشر مضافا
 ذكرها البيري في رسالته والسيد الحموي منظومة في ذلك لكن بعض
 ما يلها مستدرك لكونه لم يختص به زفر وقد نظمت في ذلك
 منظومة فريدة استطعت اني لم اقم مستدرك وزدت علي ما نظمت
 الحموي عدة مايل وقد ذكرت هذه المنظومة في حاشيتي رد المحتار
 من باب النفقة وقال في البحر من كتاب القضا فان قلت ينبغي جاز
 ذلك في الاقفا بقول غير الامام الاعظم منهم مقلدون قلت
 قد اشكل علي ذلك عدة طويلة ولم ار عنه جوابا الا ما فهمت الا ان
 من كلامهم وهو انهم نقلوا عن اصحابنا انه لا يحمل لاحد ان يفتي بقول
 حتي يعلم من اين قلنا حتي نقل في السراجية ان هذا سبب مخالفة

عصام الامام وكان يفتي بخلاف قول كثير لانه لم يعلم الدليل وكان
 يظهر له دليل غيره فيفتي به فاقول ان هذا الشرط كان في زمانهم اما
 في زماننا فيلكني بالخطأ كما في الغنية وغيرها فيجعل الاقفا بقول
 الامام بل يجب وان لم يعلم من اين قال وعلي هذا انا صححي في الحاوي
 اي من اين الاعتبار لقوة الدليل يفتي علي ذلك الشرط وقد صححوا
 ان الاقفا بقول الامام فينتج من هذا انه يجب علينا الاقفا بقول
 الامام وان افتي المشايخ بخلافه لانهم انما افتوا بخلافه لضعف الشرط
 في حقهم وهو الوقوف علي دليله وما نحن قلنا الاقفا وان لم نقف
 علي دليله وقد وقع للتحقق ابن الهمام في مواضع الرد علي المشايخ
 في الاقفا بقولهم ما بان لا يعدل عن قوله الا لضعف دليله لكن هو اهل
 للنظر في الدليل ومن ليس باهل للنظر فيه فعليه الاقفا بقول الامام
 والمراد بالاهلية هنا ان يكون عارفا بميزان بين الاقفا وبيل له قدرة
 علي ترجيح بعضهما علي بعض ولا يصير اهلا للفتوى ما لم يصير حوا
 به اكثر من خطائه لان الصواب يفتي شر فعد علي ولا عرق بالمخلو
 لمقابلته الغالب فان امور الشرع سنية علي الاعم الا غلب كذا في
 التولوية وفي مناقب الدرر يري قال ابن المبارك وقد سئل سني
 يحمل الرجل ان يفتي ويبي القضا قال اذا كان بصيرا بالحديث والراعي
 عارفا بقول ح حافظا له وهذا محمول علي احدي الروايتين عن اصحابنا
 وقيل الاستقرار بالذهب اما بعد التفتي فلا حاجة اليه لانه يمكنه
 التقليد اهـ هذا اخر كلام البحر في قول ولا يخفى عليك ما في هذا الكلام
 من عدم الانتظام ولهذا اعترضه محيي الجزا زلي باذنه فلهما
 الاقفا بقول الامام وان لم يعلم من اين قال مضاد لقول الامام لا يحمل
 لاحد ان يفتي بقولنا حتي يعلم من اين قلنا اذ هو صريح في عدم جواز
 الاقفا لغير اهل الاجتهاد فليست يستدل به علي وجوبه فنقول ما يصدر
 من غير اهل ليس باقفا حقيقة وانما هو حكاية عن المجتهدين قائل

هكذا وباعتبار هذا المخطط يجوز حكاية قول غير الامام فكيف يجب علينا الا فتا بقول الامام وان افتا الشايع بخلافه ونحن انما نحكي فتاواه لا غير ذلك بل اه وتوضيح ان الشايع اطلعوا على دليل الامام وعرفوا من اين قالوا واطلعوا على دليل اصحابه فبحججهم تارة دليل اصحابه على دليله فيفتون به ولا يظن انهم عدلوا عن قولهم بحكمهم بدليلهم فاننا نراهم قد شخنوا انهم بنصب الادلة لم يقولوا الفتوي على قول ابو يوسف مثلاً وصح لم تكن نحن اهلا للنظر في الدليل ولم نصل الجديتهم في حصول شرائط التفرغ والثنا صلب فعلينا حكاية ما يقولونه لانهم في اتباع المذهب الذين نصبوا انفسهم لتقريره وخبر به باجتهادهم وانظر الى ما قد ساء من قول العلامة قاسم ان المجتهدين لم يفتوا حتى نظر وان اختلف ورجحوا وجعلوا الى ان قال فعلينا اتباع الراي والعمل به بما لو اختلفوا في حكايتهم وفي فتاوي العلامة ابن السكيت ليس للقاضي ولا للمفتي العدول عن قول الامام الا صرح احد من الشايع بان الفتوي على قول غيره ورجحوا فيها دليل على دليله فان حكم فيها حكمه غير ما نحن ليس له غير الاستعاضة ثم اعلم ان قول الامام لا يحمل لاحد ان يفتي بقولنا الا يحتمل معنيين احدهما ان يكون المراد ما هو المتعارر منه وهو انه اذا ثبت عنده مذهب امام في حكم كوجوب الوتر مثلاً لا يحمل له ان يفتي بذلك حتى يعلم دليل امامه ولا شك انه على هذا خاص بالمفتي المجتهد دون القلاد المحض فان التقليد هو الاخذ بقول الغير بحسب معرفة دليله فالرافض اخذه مع معرفة دليله فانه ليس بتقليد لانه اخذ من الدليل لانه المجتهد بل قيل ان اخذه مع معرفة دليله نتيجة الاجتهاد لان معرفة الدليل انما تكون للمجتهد لتوقفها على معرفة سلاستها من المعارض وفي متوقفه على استقراء الادلة كلها ولا يقدر على ذلك الا المجتهد اما مجرد معرفة ان المجتهد الغلاني اخذ الحكم

الغلاني من الدليل الغلاني فلا فائدة فيها فلا بد ان يكون المراد من وجوب معرفة الدليل على المفتي ان يعرف حاله حتى يصح له تقليد في ذلك مع الحرص به وافتى غيره به وهذا لا يتنافى الا في المفتي المجتهد في المذهب وهو المفتي حقيقة اما غيره فهو اقل لكن كون المراد هذه العيالات المفتي حيث لم يكن وصل الى رتبة الاجتهاد المطلق بلزيم التقليد لمن وصل اليها ولا يلزم معرفة دليل امامه الا على قول قال في الخبر برسالة غير المجتهد المطلق بلزيم التقليد وان كان مجتهدا في بعض مسائل الفقه وبعض العلوم كالغرض على القول بتجري الاجتهاد وهو الحق فيقلد غيره فيما لا يقدر عليه وقيل في العالم انما يلزم التقليد بشرطين صحه مستند المجتهد والالم بحججه تقليده اه والاول قول الجمهور والثاني قول لبعض المعزلة كما ذكره شارحه فتولم يلزم التقليد مع ما قد ساء من تعريف التقليد يدل على ان معرفة الدليل للمجتهد المطلق فقط وان لا يلزم غيره ولو كان ذلك لما غير مجتهدا في المذهب لكن نقل الشايع عن الزركشي بن الشافعية ان اطلاق الحاقه بالعالمي المصرف فيه نظر لا سيما في اتباع المذاهب المتجربين فانهم لم ينصبوا انفسهم نصبة التقليد ولا شك في الحاقهم بالمجتهدين اذ لا يفتد بمجتهد مجتهدا ولا يمكن ان يكون واسطة بينهما لانه ليس لنا سوي حالتين قال ابن التير والمختار انهم مجتهدون ملتزمون ان لا يجدون مذهباً اما كونهم مجتهدين فلان الاوصاف قائمة بهم واما كونهم ملتزمين ان لا يجدون مذهباً فلان احداث مذهب لا يد مجتهد بل يكون لغرضه ب اصول وقواعد مبادئه لسائر قواعد المتقدمين فتبعد الوجود الاستيعاب المتقدمين سائر الاساليب ثم لا يمنع علمهم تقليد امام في قاعدة فان اظهر له صحة مذهب غير امامه في واقعة لم يجز له ان يقلد امامه لكن وقوع ذلك مستبعد لكان نظراً من قبله اه وما استجده غير بعيد كما افاده في شرح الخبر برقائه واقفي مثل اصحاب الامام الا عظم

فانهم خالفوه في بعض الاصول وفي ضروب كثيرة جدا الثاني من الاحتمال ان يكون المراد بالفتا بقول الامام تخرجيا واستنباطا من اصوله قال في شرح التحرير وشرحه مسئلة افتا غير المجتهد بمذهب مجتهد تخرجيا على اصوله لا نقل عنه ان كان مطلعا على ما ينيه اي ما اخذ احكام المجتهد اهل للنظر فيها قادر على التفرع على قواعده متمكنا من الفرق والجمع والمناظرة في ذلك بان يكون له مسلكة الاقتدار على استنباط احكام الفروع المتحددة التي لا نقل فيها عن صاحب المذهب من الاصول التي يهدا صاحب المذهب وهذا المسمى بالمجتهد في المذهب جاز والالكن كذلك لا يجوز وفي شرح البديع للمهندي وهو المختار عند كثير من المحققين من اصحابنا وغيرهم فانه نقل عن ابي يوسف وزفر وغيرهما من امتنا انهم قالوا لا يحمل لاحد ان يفتي بقولنا سالم يعلم من ابن قلنا ومبارة بعضهم من حفظ الاقاويل ولم يعرف الحج فلا يحمل له ان يفتي فيما اختلفوا فيه وقيل جاز بشرط عدم مجتهد واستقر العلة وقيل يجوز مطلقا اي سواء كان مطلعا على الماخذ ام لا وهو مختار صاحب البديع وكثير من العلما لانه ناقلا فلا فرق فيه بين العالم وغيره واجب بانه ليس الخلاف في النقل بل في التخرج لان النقل لعين مذهب المجتهد يقبل شرائط الراوي من العدالة وغيرها اتفاقا اهل لمخصا قول ويظهر مما ذكره الهندي ان هذا غير خاص باقوال الامام بل اقوال اصحابه كذلك وان المراد بالمجتهد في المذهب هم اهل الطبقة الثالثة من الطبقات السبع النارة وان الطبقة الثانية وهم اصحاب الامام اهل الاجتهاد المطلق الا انهم قلده في اغلب اصوله وقواعده باعني ان المجتهد لم ان يقلد اخر وفيه عن ابي حنيفة روايتان ويؤيد الجواز مسئلة ابي يوسف لما صلي الجمعة فاخبره بوجود فارة في الحمام فقال نقلد اهل المدينة وعن محمد يقلد علمه او علي انه وافق اجتهادهم فيها

اجتهاده

اجتهاده وحيت نقل مثل هذا عن الامة الشافعية كالقفال والشيوخ ابي علي والعاظمي ابي حسين انهم كانوا يقولون لسنا مقلدون للشافعي بل وافق رأينا رايه يقال مثله في اصحاب ابي حنيفة مثل ابي يوسف ومحمد بالاولي وقد خالفوه في كثير من الفروع ومع هذا لم يخرج قولهم عن المذهب كما مر تقريرا ثم رأيت بخط من اتفق به ما نصه قال ابن المنفلت في طبقات الشافعية فائدة قال ابن برهان في الاوسط اختلف اصحابنا واصحاب ابي حنيفة في المزي وابن سريج وابي يوسف ومحمد بن الحسن فقيل مجتهدون مطلقا وقيل في المذهبين وقال امام الحرمين اري كل اختار المزي تخرجيا فانه لا يخالف اصول الشافعي لا كما يروي ومحمد فانهما يخالفان صاحبهما قال الرازي في باب الضوابط المزي لا تقدم المذهب اذ لم يخرجها على اصل الشافعي اه فقد تخرج عما ذكرناه ان قول الامام واصحابه لا يحمل لاحد ان يفتي بقولنا حتى يعلم من ابن قلنا محمول على فتوى المجتهد في المذهب بطريق الاستنباط والتخرج كما علمت من كلام التحرير وشرح البديع والظاهر ان شراكت اهل الطبقة الثالثة والرابعة والخامسة في ذلك وان من عداهم يكتفي بالنقل وان علينا اتباع ما نقلوه لنا عنهم من استناباتهم الغير المنصوصة عند المتقدمين ومن ترجحناهم ولو كانت لغير قول الامام كما قررناه في صدر هذا البحث لانهم لم يرجحوا سائر محوه جزافا وانما رجحوا بعد اطلالهم على الماخذ كما شهدت مصنفاتهم بذلك خلافا لما قاله في البحر تنبيه كلام البحر صريح في ان المحقق ابن الهمام من اهل الترجيح حيث قال عنه انه اهل للنظر في الدليل ورجح قلنا اتباعه فيما يحققة ويرجح من الروايات والاقوال ما لم يخرج عن المذهب فان له اختيارات خالف فيها المذهب فلا يتابع عليها كما قاله العلامة فاسم وكف لا يكون اهل لذلك وقد قال فيه بعض اقرانه وهو البرهان الابناسي كوطلبت حجج الدين

ما كان في بلدنا غيره اه قلت بل قد صرح العلامة المحقق شيخ الاسلام
 على القدسي في شرحه على نظم المكنز في باب تلخيص الرقيق بان ابن
 الهمام بلغ رتبة الاجتهاد وكذلك نفس العلامة قاسم من اهل تلك
 الكتبة فانه قال في اول رسالته المسماة رفع الشبهة عن مسئلة
 المياة لما مضى على انار حتى الله عنهم من كان له اهلية النظر من محض
 تقليد هم على ما رواه الشيخ الامام العالم العلامة ابواسحق ابراهيم
 ابن يوسف قال حدثنا ابو يوسف عن ابي جريح انه قال لا يحمل لاحد
 ان يفتي بقولنا ما لم يعرف من ابن قلناه تتبع ما خذهم وحصلت
 منها محمد الله تعالى على الكثير ولم اقم بتقليد ما في صحف كثيرة من
 المصنفين له وقال في رسالته اخرى واني والله الحمد لا قول كما قال
 الطحاوي لا ابن حريجه لا يقلد الا عصي او غبي اه ويعخذ من قول
 صاحب التجميع علينا الا فاقا بقول الامام الخ انه نفسه ليس
 من اهل النظر في الدليل فاذا صح قولنا مخالفا للتصحيح غرة لا يعتبر
 فضلا عن الاستنباط والخروج على القواعد خلافا لما ذكره البيهقي
 عند قول صاحب التجميع في كتابه الاشباه النوع الاول معرفة القواعد
 التي يرد اليها وفرعوا الاحكام عليها وهي اصول الفقه في الحقيقة
 وبها يرتقي الفقيه الى رتبة الاجتهاد ولوقى الفتوى واكثر فروعهم
 ظفرت به الخ فقال البيهقي بعد ان عرفنا المجتهد في المذهب بما قدمناه
 عنه وفي هذا اشارة الى ان المؤلف قد بلغ هذه المرتبة في الفتوى و
 زيادة وهو في الحقيقة قدس الله تعالى عليه بالاطلاق على حساب
 الزوايا وكان من جملة الحفاط المطلقين اه ان لا يخفى ان ظفرا بالكثرة
 فروع هذا النوع لا يلزم منه ان يكون له اهلية النظر في الادلة التي تدل
 كلاس في الجرح على انها شرط للاجتهاد في المذهب فاقول
 ثم ان الم توجد الرواية عن علي بن ابي اذوي الدراية
 واختلف الدين قد تاهوا

مثل الطحاوي وابن حفص الكبير
 وحيث لم توجد له رواية
 فليست جبر على الاحكام
 قال في اخرها وبي القدسي ومن لم توجد المسئلة عن ابي جريح رواية
 يوخذ بظاهر قول ابي يوسف ثم بظاهر قول محمد ثم بظاهر قول زافر
 والحسن وغيرهم الا كبره هكذا الى اخر من كان من كبار اصحاب
 وان الم يوجد في الحادثة عن واحد منهم جواب ظاهر وتكلم فيه المشايخ
 المتأخرون قولوا واحدا يوخذ به فان اختلفوا يوخذ بقول الاكثرين
 مما اعتمد عليه كبار المعروفون كابي حفص وابي جعفر وابي الليث
 والطحاوي وغيرهم فيعتمد عليه وان لم يوجد منهم جواب البتة نصا
 ينظر المفتي فيها نظرا لما ولدروا اجتهاد ويجهد فيها ما يقرب اليه
 الخروج عن العهدة ولا يتكلم فيها جازا بالمنصب وحرمة والتجش
 الله تعالى ويراقبه فانه امر عظيم لا تجاسر عليه الا كجاهل شقي
 اه وفي الخاتمة وان كانت المسئلة في غير ظاهر الرواية ان كانت
 تخالف اصول اصحابنا جمل بها فان لم يجد لها رواية عن اصحابنا
 واتفق فيها المتأخرون على شيء جمل به وان اختلفوا يجتهد ويختي
 بما هو صواب عنده وان كان المفتي يجتهد غير معتد ياخذ بقول
 من هو افقه الناس عنده ويضيف الجواب اليه فان كان افقه الناس
 عنده في مصر اخرج اليه بالجواب ويكتب بالجواب ولا يجازف
 خوفا من الافتراء على الله تعالى بتحريم الحلال وضده اه قلت وقوله
 وان كان المفتي معتدا غير مجتهد لا يفيد ان المعتد المحض ليس له ان
 يفتي فيما لم يجد فيه نصا عن احد ويؤيده ما في البحر عن الترخائية
 وان اختلف المتأخرون اخذ بقول واحد فلو لم يجد من المتأخرين
 يجتهد براه اذ كان يعرف وجوه الفقه ويثابرها هله فقولنا ان

كان يعرفه دليل على ان من لم يعرف ذلك بل قرأ كتابا او اكثر وقرئه
 وصار له اهلينة المراجعة والوقوف على موضع الحادثة من كتاب مشهور
 سمعنا ان المحدث تلك الحادثة في كتاب ليس له ان يغني فيها سراسر
 بل عليه ان يقول لا ادرى كما قال من هو اجل منه قد رآنا من مجتهد في الصحابة
 ومن بعدهم بل من ايدى الوحي صلى الله عليه وسلم والغالب ان عدم
 وجدانه النص لقلة اطلاعه او عدم معرفته بموضع المسئلة المذكورة
 فيه ان قل ما تقع حادثة الا وله ذكر في كتب المذهب اما بعينها وبذكر
 قاعدة كلية تشملها ولا يكتفي بوجود نظيرها مما يغار بها فانه لا بد من
 ان يكون بين حادثة وما وجدته فرق لا يصل اليه فهمه فلم تكن مسئلة فرقا
 بينها وبين نظيرتها حتى الغوا كتب الخروف لذلك ولو وكل الامر الي
 افهامنا لم ندر لك الفرق بينهما بل قال العلامة ابن نجيم في الفتاوى
 الزينية لا يحل الافتاء من القواعد والضوابط والاعمال المتفق عليها
 النقل الصحيح كما صرح به وقال ايضا ان المقرر في الاربعة المذاهب
 ان قواعد الفقه الشرعية لا كلية اهتلك البري فعلي من لم يجد خلافا
 ان يتوقف في الجواب او يبال من هو اعلم منه ولو في بلدة اخرى كما
 يعلم مما نقلناه عن الخانية وفي الظهيرية وان لم يكن من اهل الاجتهاد
 لا يحل له ان يغني الا بطريق الحكاية فيجوز ما يحفظ من اقوال الفقهاء
 او نوع قد توجد حوادث عرفت عن مخالفة للنصوص الشرعية فيغني
 المفتي بها كما سذكره اخر المنظومة

عدت لذي اهل النهي مقرره
 قول الامام مطلقا ما لم نصح
 مثل تيمم لمن نزل
 قول ابي يوسف فيه يشق
 افتوا بما يقول محمد
 الامايل وفيها التباس

وههنا ضوابط محرره
 في كل ابواب العبادات راجع
 عنه رواية بها الغير اخذ
 وكل فرع بالفتاوى تعلقت
 وفي مايل ذوي الارحام قد
 ورجحوا استحسانهم على اعيان

وظاهر

وظاهر المروي ليس يعدل
 لا ينبغي العدول عن راسيه
 وكل قول جازي في الكفر
 وكل ما رجع عنه المجتهد
 وكل قول في المتن اشنا
 فرجحت على الشروع والشروع
 ما لم يكن لخطا سواه صحيحا
 جمعت في هذه الابيات قواعد ذكرها مغرقة في الكتب وجعلوها
 علامة على المرجح من الاقوال الاولى ما في شرح النسخة للبرهان ابراهيم
 الحلبي من فصل التيمم حيث قال فلهذا لا الامام الاعظم ما اذق نظره
 وما استدفكره ولا مرا جعل العلي الفتوي على قوله في العبادات
 مطلقا وهو الواقع بالاستقراء ما لم يكن عنه رواية تقول المخالف كما
 في طهارة الماء المستعمل والتيمم فقط عند عدم غير نبيذ التمر الثانية
 ما في البحر قبيل فضل الحبس قال وفي الفتية من باب المفتي الفتوي
 على قول ابي يوسف فيما يتعلق بالقضاء زيادة تجرته وكذا في البرازية
 من القضاء هو اي الحصول زياته العلم له تجرته ولهذا رجع ابو حنيفة
 عن القول بان الصدقة افضل من حج التطوع لما حج وعرف شفتي
 زار في شرح البري على الاشياء ان الفتوي على قول ابي يوسف
 ابي في الشهادات قلت لكن هي من تواج القضا وفي البحر من كتاب
 الدعوى لو سكت المدعي عليه ولم يجب بزل منكر اعندنا اما عند
 ابي يوسف فيجب الي ان يجب كما قال الامام السرخسي والفتوي
 على قول ابي يوسف فيما يتعلق بالقضاء كان الفتية والبرازية فلذا
 افتيت بانه يجبس الي ان يجب الثالثة ما في متن المتن وغيره في
 مسئلة اقسمة علي ذوي الارحام ويقول محمد يعني قال في سب
 الانهرابي في جميع توريث ذوي الارحام وهو اشهر الروايتين

عن الامام عن الجرح وبه يعني كذا قال الشيخ سراج الدين في شرح
فراجه وقال في الكافي وقول محمد بن ابي جعفر في صحيح
روى الارحام وعليه الفتوي الرابعة ما في عامة الكتب من انه اذا
كان في مسألة قياس واستحسان ترجح الاستحسان على القياس
الا في سائل وهي احدي عشر مسألة على ما في اجناس الناطقي
وذكرها العلامة ابن نجيم في شرحه على المنار ثم ذكر ان نجم الدين السنجي
اوصلها الي اثنين وعشرين وذكر قبله عن التلويح ان الصحيح ان
معنى الرجحان هنا تعين العمل بالراجح ونزل العمل بالمرجوع وظاهر
كلامه في الاسلام انه لا اولوية حتى يجوز العمل بالمرجوع الخامسة ما في
قضا الجرح من ان ما خرج عن ظاهر الرواية فهو مرجوع عنه والمرجوع
عنه لم يبق قولاً للمجتهد كما ذكره اه وقد مرنا عن انفع الوسائل ان
التأني المتولد لا يجوز له ان يحكم الا بما هو ظاهر المذهب لا بالرواية
الثالثة الا ان يتصوّر على ان الفتوي عليها اه وفي قضا الغوايب
من الجرحان المسئلة اذ لم تذكر في ظاهر الرواية وثبتت في رواية
اخرى تعين الجرح اليها اه السابعة ما في شرح المتن في بحث تعديل
الاركان بعد ما ذكر اختلاف الروايات عن الامام في الطهارة هل هي
سنة او واجبة وكذا القنوة والجلبة قال وانت علمت ان مقتضى الدليل
الوجوب كما قال الشيخ كالدين ولا ينبغي ان يجعل عن الدراية اذا
وافقت رواية اه والدراية بالدال المهملة تستعمل بمعنى الدليل كما في
السنن صني ويؤيده ما في اخر الخاوي القدي اذا اختلفت الروايات
عن الجرح في مسألة فالاولى الاخذ باقواها حجة السابعة ما في
الجرح من باب المرتد فعلا عن الخاوي الصغري الكفر شيء عظيم فلا
اجعل المؤمن كافر اسني وجدت رواية انه لا يكفر اه ثم قال والذي
تحرر انه لا ينبغي بكفر مسلم اسكن حمل كلامه على محمل حسن او كانت
في كفره اختلاف ولور رواية ضعيفة السابعة ما في الجرح ما قدمناه قريبا

من ان المرجوع عنه لم يبق مذهباً للمجتهد وحي فوجب طلب القول الذي
رجح اليه والعلل به لان الاول صار بمنزلة الحكم المنسوخ وفي الجرح
ابن النوشج ان ما رجع اليه المجتهد لا يجوز الاخذ به اه ذكر
في شرح النجاشي ان علم المتأخر فهو مذهبهم ويكون الاول خصوصاً
والا حكمه عن القولين من غير ان يحكم على احدهما بالرجوع السابعة
ما ذكره العلامة فاسم في تصحيحه ان ما في المتن صحيح تصحيح التزامها
والتصحيح الصريح مقدم على التصحيح الالتزامي فليست حاصله
ان اصحاب المتن التزاموا بوضع القول الصحيح فيكون ما في غيرها
مقابل الصحيح ما لم يصرح بتصحيحه فيقدم عليها لانه تصحيح صريح فيقدم
على التصحيح الالتزامي وفي شهادات الخيرية في جواب سؤال المذهب
الصحيح المتعني به الذي فشت عليه اصحاب المتن الموضوع لتعليل
الصحيح من المذهب الذي هو ظاهر المذهب ان شهادة الاممي لا تصح
قال وحيث علم ان القول هو الذي توارثت عليه المتن فهو المعتقد
المعول به اذ صرحوا به اذا تعارض ما في المتن وكذا يقدم ما في
الشروح على ما في الفتاوى اه وفي فصل الجرح من الجرح والعمل
على ما في المتن لانه اذا تعارض ما في المتن والفتاوى فالمتقدم
ما في المتن كما في انفع الوسائل وكذا يقدم ما في الشروح على
ما في الفتاوى اه اي لما صرح به في انفع الوسائل بغيره في مسألة
قضية الوقف حيث قال لا ينبغي بقول الفتوي بل نقول الخاوي
انما يستأثر بها ان لم يوجد ما يعارضها من كتب الاصول ومثل
المذهب امامه وجود غيرها لا يلتفت اليها خصوصاً ان لم يكن نص
فيها على الفتوي اه ورايت في بعض كتب المتأخرين عن اصحاب
الاستدلال على ابطال الاستدلال لغاخي القضاة شمس الدين
الحرييري احد شراح الهداية ان صدر الدين سليمان قال هذه
الفتاوى هي اختيارات المساجح فلا تعارض كتب المذهب قال وكذا

كان يقول غيره من مشايخنا وبه أقول اه ثم لا يخفى ان المراد بالمتون
 المتون المختارة كالبداية ومختصر القدر وما والتمتار والفتاوية و
 الوقاية والكفر والملتقى فانها الموضوعات لتقل المذهب مما هو ظاهر
 الرواية بخلاف من الغرر لملا حشره ومن التوير للتمنا شي
 الغريب فان فيها كثيرا من ما يلى الفتاوى
 وسابق الاقوال في الخاتمة وملتقى الاجماد ومن ربه
 وفي سواها اعتمادا اخر وا دليلا لانه المحرر في
 كما هو العادة في الهداية ونحوها لارجح الدراية
 كذا ان اما واحدا قد عملوا له وتعليل سواه اهلوا
 اي ان اول الاقوال الواقعة في فتاوى الامام قاضيان له مرتبة
 على غيره لانه قال في اول الفتاوى وفيها كثرت فيه الاقاويل من
 المتأخرين اختصرت على قول او قولين وقدمت ما هو الاظهر و
 افتتحت بما هو الاشهر اجابة للمطالبين وتيسير على الراغبين
 اه وكذا اصحاب ملتقى الاجماد تنظم تغذيهم القول المتمد وباعدها
 من الكتب التي تذكر فيها الاقوال بادلها كالبداية وسر وحما
 وسر ورجح الكفر وكافي النسي والبداية وغيرها من الكتب الميسرة
 فقد جرت العادة فيها عند حكاية الاقوال الا انهم يوزعون قول
 الامام ثم يذكرون دليل كل قول ثم يذكرون دليل الامام مستفيضا للمجرب
 عما استدل به غيره وهذا ترجيح له الا ان ينصوا على ترجيح غيره قال
 شيخ الاسلام العلامة ابن السكيت في فتاواه الفصل ان العمل على
 قول ولذا اترجم المشايخ دليله في الاغلب على دليل من خالفه من
 اصحابه ويحيون عما استدل به مخالفه وهذا اشارة العمل بقوله وان
 لم يصحوا بالفتوى عليه ان الترجيح كصريح التصحيح اه وفي اخر
 المتنق للامام النسي اذ ذكر في المسئلة ثلثة اقوال فالراجح
 هو الاول والاخير لا الوسط اه قلت وينبغي تحيينه بما اذ لم تعلم

عادة صاحب الكتاب ولم يذكر الدلالة اما ان اعلمت كل امر عن الخاتمة
 والملتقى فتبهم واما ان ذكرت الدلالة فالمرجع الاخير كما قلنا وكذا لو
 ذكرنا قولين مثلا وعللوا لاحدها كان ترجيحنا له على غير المحلل كما
 افاده الخبر ارسل في كتاب الغصب من فتاواه الخيرية ونظيره ما في
 التحرير وسطره في فصل الترجيح في المتعارضين ان الحكم الذي تعرض
 فيه للعلة يترجح على الحكم الذي لم يتعرض فيه لها لان ذكر علة يدل على
 الاهتمام به والاعتناء عليه اه

وحينا وجدت قولين وقد صحوا فذاث المعتمد
 يجوز الفتوى عليه الاشبه والظاهر المختار اذا والا وجه
 او الصحيح والاصح اكسد منه وقيل عكس المؤكد
 كذا ينبغي عليه الفتوى واذ ان من جميع تلك الاقوى
 قال في اخر الفتاوى الخيرية وفي اول المصريات اما العلامة ان الدلائل
 فقوله وعليه الفتوى وبه ينبغي وبه ناخذ وعليه الاعتماد وعليه عمل الامة
 وهو الصحيح وهو الاصح وهو الاظهر وهو المختار في زماننا وفتوى
 مشايخنا وهو الاشبه وهو الاوجه وغيرها من الالفاظ المذكورة
 في متن هذا الكتاب في محلها في حاشية البرزوي اه وبعض هذه الالفاظ
 اكدم من بعض فلفظ الفتوى اكدم من لفظ الاصح والصحيح والاشبه
 وغيرها ولفظ به ينبغي اكدم من لفظ الفتوى والاصح اكدم من الصحيح
 والاحوط اكدم من الاحتياط اه فاكمن في شرح المبتدئ بحث من المصنف
 والذي اخذناه من المشايخ انه ان تعارض اما ان معتبران في التصحيح
 فقال احدهما الصحيح كذا وقال الاخر الاصح كذا فالاخذ بقول من قال
 الصحيح اولي من الاخذ بقول من قال الاصح لان الصحيح مقابل العاسد
 والاصح مقابل الصحيح فقد وافق من قال الاصح قابل الصحيح على انه
 صحيح واما من قال الصحيح فعنده ذلك الحكم الاخر فاسد اقل الاخذ
 بما اتفق على انه صحيح اولي من الاخذ بما هو عند اخذها فاسد اه وذكر

العلامة ابن عبد الرزاق في شرحه على الدر المختار ان المشهور عند
الجمهور ان الاصح الكسبي الصحيح وفي شرح البيهقي قال في الطراز
المذهب ناقل عن حاشية البرزوي قوله هو الصحيح يقتضي ان
يكون غير صحيح ولفظ الاصح يقتضي ان يكون غرة صحيحة اقول
ينبغي ان يقيد ذلك بالغالب لانا وجدنا مقابل الاصح الرواية
التي اذ كان في شرح المجموع وفي الدر المختار بعد نقله حاصل ما
مر رايته في رسالة ادب المتين ان ازيلت رواية في كتاب محمد
بالاصح او الاولى والارفق ونحوها فله ان يقتضيها ومنها لغتها ايض
ايضا وان ازيلت بالصحيح والماخوذ به او به يقتضي او عليه الغتوي
لم يفت بحاشيتها الا ان كان في الهداية مثلا هو الصحيح وفي الكافي
نحو لغة هو الصحيح فيختار الاقوي عنده والايق والاصح فله فيلحظ
قلت وحاصل هذا كله انه ان اصح كل من الروايتين بلفظ واحد
كان ذكر في كل واحدة منهما هو الصحيح والاصح او به يقتضي تخيير المفتي
وان اختلفت اللفظ فان كان احدهما لفظ الغتوي فهو اولي لانه
لا يقتضي الا با هو صحيح وليس كل صحيح يقتضي به لان الصحيح في نفسه
قد لا يقتضي به لكون غيرة اوفق لتغير الزمان والمصروية ونحو ذلك
ففيه لفظ الغتوي يتضمن شيئين احدهما الاذن بالغتوي به والآخر
صحة لان الافتاء به تصحيح له بخلاف ما فيه لفظ الصحيح والاصح مثلا
وان كان لفظ الغتوي في كل منهما فان كان احدهما يغيد الحصر مثل
به يقتضي او عليه الغتوي فهو اولي ومثل بل اولي لفظ علمه على الامة
لانه يغيد الاجماع وان لم يكن لفظ الغتوي في واحد منهما فان كان
احدهما بلفظ الاصح والآخر بلفظ الصحيح فعلى الخلاف السابق
لكن هذا فيما اذا كان التصحيحان في كتابين اما لو كانا في كتاب واحد
من اقسام واحد فلا يتا في الخلاف في تقديم الاصح على الصحيح لانه
استعار الصحيح بان مقابله فاسد لا يتا في فيه بعد التصريح بآيات

مقابل اصح الا ان كان في المسئلة قول ثالث يكون هو الفاسد
وكذا لو ذكر تصحيحين عن امامين ثم قال ان هذا التصحيح الثاني
اصح من الاول مثلا فانه لا شك ان مراده ترجيح ما عبر عنه بكونه
اصح ويقتضي ذلك كثيرا في تصحيح العلامة قاسم وان كان كل منهما المفظ
الاصح او الصحيح فلا شبهة في انه يختبر بينهما اذا كان الامامان الصحيحان
في رتبة واحدة اما ان كان احدهما اعلم فانه يختار تصحيحه كما لو كان
احدهما في الحاشية والآخر في البرازية مثلا فان تصحيح قاضي خان
اقوي فقد قال العلامة قاسم ان قاضي خان من احق من يعتمد
على تصحيحه وكذا يختار ان اصح بتصحيح احدهما فيقطع بلفظ الاصح
او الاحوط او الاول او الارفق وشكك عن صحيح الاخرى
فان هذا اللفظ يغيد صحة الاخرى لكن الاول لاخذ بما صرح بانها
الاصح لزيادة صحتها وكذا الوصرح في احدهما بالاصح وفي الاخرى
بالصحيح فان الاول لاخذ بالاصح

وان تجد تصحيح قولين ورد
الا ان كانا صحيحين واصح
او كان في المتن او قال الامام
قال به او كان الاستحسانا
او كان ذا اوفق للزمان
هذا اذا تعارض التصحيح

فتاخذ الذي له مرجح
لما ذكر علامات التصحيح لقول من الاقوال وان بعض الالفاظ
التصحيح الكسبي بعض وهذا انما يظهر ثمرته عند التعارض بان
كان التصحيح لقولين فصلت ذلك تفصيلا حسنا لم اسبق اليه اخذنا
مما مهدت قبل هذا وذلك ان قولهم ان كان في المسئلة قولان
مصححان فالمفتي بالخيار ليس على اطلاقه بل ذلك ان لم يكن

واحد ما سرج قبل التصحيح وبعده الاول من المرجحات ما اذا كان
 نصيحا احدى بلغة الصحيح والارض بلفظ الاصم وتقدم الحكم فيه
 وان المشهور ترجيح الاصم على الصحيح الثاني ما اذا كان احدى بلغة
 الفتوي والارض غيره كما تقدم بيانه الثالث ما اذا كان احدى
 القولين الصحيحين في المتن والاخر في غيره لانه عند عدم التصحيح
 لاحد القولين يقدم ما في المتن لانها الموضوع لتقل المذهب
 كما سلف فكذا اذا تعارض النصيحان ولذا قال في البحر في باب
 قضا الفتويات فقد اختلف التصحيح والفتوي والعلل بما وافقت
 المتن او في الرابع ما اذا كان احدى قول الامام الاعظم والاخر
 قول بعض اصحابه لانه عند عدم الترجيح لاحدهما يقدم قول الامام
 كما مر بيانه فكذا بعده الخامس ما اذا كان احدى ظاهر الرواية
 فيقدم على الاخر قال في البحر من كتاب الرضا الفتوي اذا اختلفت
 كان الترجيح لظاهر الرواية وفيه من باب التصرف اذا اختلفا الصحيح
 وجب التخصيص من ظاهر الرواية والرجوع اليه السادس ما اذا كان
 احدى القولين الصحيحين قال به جل المشايخ العظام ففي شرح البربريا
 على الاشياء ان المقرر من المشايخ انه متى اختلف في المسئلة فالعبرة
 بما قاله الاكثره وقدمنا نحوه عن الحارثي القديسي السابع ما اذا
 كان احدى الاستحسان والارض تقيا س لما قدمناه من ان الاربع
 الاستحسان الا في سائل الثامن ما اذا كان احدى القولين
 لما صرح به في الحارثي القديسي وغيره من انه يعني باهو انفع للموقف
 فما اختلف العمل فيه التاسع ما اذا كان احدى اوفق لاهل الزمان
 فان ما كان اوفق لعرفهم واسهل عليهم فهو اولى بالاعتماد عليه
 ولذا افتوا بقول الامامين في مسئلة تركية الشهود وعدم القضا
 بظاهر العدالة لتغير احوال الزمان فان الامام كان في القرن
 الذي شهد له رسول الله عليه وسلم بالخيرية بخلاف عصرها

فانه قد ضي في الكذب فلا بد فيه من التركية وكذا عدلوا عن قول
 ايتنا الثلاثة في عدم جواز الاستيحار على التعلم ونحوه لتفسير
 الزمان ووجوب الضرورة الى القول بجواز كاتريانه وفي الحارثي
 الزاهدي ينبغي للفتي ان يفتي الناس باهو اسهل عليهم كذا ذكره
 السردوي في شرح الجاه الصغير وينبغي للفتي ان ياخذ بالاسر
 في حق غيره خصوصا في حق الضعفا القول صلى الله عليه وسلم
 لعل ومعار حين بعثهما الى اليمن يسرا ولا تفسرا هو وسياق
 بفظ الكلام على المسائل العرفية العاشر ما اذا كان دليل احدى
 اوضح واظهر كما تقدم ان الترجيح بقوة الدليل فحب وجد تصحيحان
 وراي من كان له اهلية النظر في الدليل ان دليل احدى اقوى
 فالعمل به اولى بهذا كله ان تعارض النصيحة لان كلا من القولين
 ساو ولا خفي الصحة فاذا كان في احدى زيادة قوة من جهة اخرى
 يكون العمل به اولى من العمل بالآخر وكذا اذا لم يصح بتصحيح واحد
 من القولين فيقدم ما فيه سرج من هذه المرجحات لكونه في المتن
 او قول الامام او ظاهر الرواية الخ

واعمل بمفهوم روايات التي مالم يخالف لصرح ثبتا
 اعلم ان المفهوم قسمان مفهوم موافقة وهو دلالة اللفظ بثبوت
 حكم المنطوق لم يكونا محرفهم اللفظة اي بلا توقف على راي واجتهاد
 كدلالة لا عقل لهما افعلى تحريم الضرب ومفهوم مخالفة وهو دلالة
 اللفظ على ثبوت نقيض حكم المنطوق لم يكونا وهو اقسام مفهوم
 الصفة كفي الساية الزكاة ومفهوم الشرط نحو وان كن اولاد
 حمل فانفقوا عليهم ومفهوم الغاية نحو حتى تنكح زوجا غيره ومفهوم
 القدر نحو ثمانين جلبة ومفهوم اللقب وهو تعليق الحكم بما مد
 كفي الغم زكاة واعتبار القسم الاول من القسمين متفق عليه واختلف
 في الثاني باقسام فعند الشافعية معتبر سوى الاخير فيدل على

نفي الزكاة عن العلوقة وعلى انه لا ينفق لمائة غير حامل وعلى الحل
 اذا لم يكن غيره وعلى نفي الزكاة على الثمانين وعند الحنفية غير محتمل
 باقسامه في كلام الشارع فقط وفيما تحققت في كتب الأصول
 قال في شرح الترمذي بعد قوله غير محتمل في كلام الشارع فقط
 فقد نقل الشيخ حلال الدين الحناني في حاشية الهداية عن شمس
 الائمة الكرمي ان تخصيص الشيء بالذكر لا يدل على نفي الحكم عما
 عداه في خطابات الشارع فاما في متفاهم الناس وعرفهم وفي
 المعاملات والعقليات يدل اه وتناوله المتأخرون وعليه
 ما في خزانة الاكل والخانية لو قال مالك على اكثر من مائة درهم
 كان اقرا بالمانعة ولا يملك عليه عدم لزوم شيء في مالك على
 اكثر من مائة درهم ولا اقل كالا يخفى على المتأمل اه وفي جرح التمسك
 بالمفهوم محتمل في الروايات اتفاقا ومنه اقوال الصحابة قال ويبنى
 تحقيره بما يدرك بالريال ما لم يدرك به اه اي لان قول الصحابة
 اذا كان لا يدرك بالريال اي بالاجتهاد له حكم المرفوع فيكون من
 كلام الشارع صلى الله عليه وسلم والمفهوم فيه غير معتبر فالمراد
 بالروايات ما روي في الكتب عن المجتهدين من الصحابة وغيرهم
 وفي النهاية عند سنن الوضوء مفاهيم الكتب معتبرة بخلاف
 مفاهيم اكثر النصوص اه وفي غاية البيان عند قوله وليس على المرأة
 ان تنقض ضغائرها احترز بالمرأة عن الرجل وتخصيص الشيء
 في الروايات يدل على نفي ما عداه بالاتفاق بخلاف النصوص فان
 فيها لا يدل على نفي ما عداه عندنا وفي غاية البيان ايضا في باب
 جنائز الحج عند قوله واذ اصاب السبع على المحرم فقتله لا شيء عليه
 لما روي ان عمر رضي الله تعالى عنه قتل سباعا وهدى كسبا وقال
 انا ابتدانه على لا هدايه با ابتدائه فقتله به انا المحرم اذا لم يبتدئ
 بقتله بل قتله دفعا لصولته لا يجب عليه شيء والا لم يبق للتعليل

فايدة ولا يقال تخصيص الشيء بالذكر لا يدل على نفي ما عداه عندكم
 فكيف استدلون بقول عمر رضي الله تعالى عنه لا نأخذوا في
 خطابات الشارع اما في الروايات والمقولات فيدل وتعليل عمر
 من باب المقولات اه وتفاصيله ان التعليل للحكام تارة يكون
 بالنص الشرعي من اية او حديث وتارة يكون بالمعقول كما هنا
 والعلل العقلية ليست من كلام الشارع فمفهومها باعتبار ولهذا
 تراهم يقولون مقتضى هذه العلة جواز كذا او حرمة فيستدلون
 بمفهومها فان قلت قال في الاستبصار من كتاب القضاء لا يجوز
 الاحتجاج بالمفهوم في كلام الناس في ظاهر المذهب كالدلالة واما
 مفهوم الرواية فمخبر كما في غاية البيان من الحج اه فهذا مخالف لما مر
 من انه غير معتبر في كلام الشارع فقط قلت الذي عليه المتأخرون
 ما قدمناه وقال العلامة البيهقي في شرحه والذي في الظهيرية
 الاحتجاج بالمفهوم لا يجوز وهو ظاهر المذهب عند علي بن ابي حمزة
 رضي الله تعالى وما ذكره محمد في السير الكبير من جواز الاحتجاج بالمفهوم
 فذلك خلاف ظاهر الرواية وقال في حواشي الكشاف راي
 في الغوايد الظهيرية في باب ما يكره في الصلاة ان الاحتجاج بالمفهوم
 يجوز ذكره شمس الائمة السرخسي في السير الكبير وقال ابن محمد سائل
 السرخسي الاحتجاج بالمفهوم والى هذا ما في الخصاف وبني عليه
 سائل الحيل وفي المستصفي التخصيص بالذكر لا يدل على نفي ما عداه
 اه قلنا التخصيص في الروايات وفي متفاهم الناس وفي المقولات
 يدل على نفي ما عداه اه من النكاح وفي خزانة الروايات القيد في
 الرواية ينفي ما عداه وفي السراجية اما في متفاهم الناس من الاخبار
 فان تخصيص الشيء بالذكر لا يدل على نفي ما عداه كذا ذكره السرخسي
 اه اقول ان ظاهر ان العمل على ما في السيرة كاختاره الخصاف
 في الحيل ولم يرس خالفه والله تعالى اعلم اه كلام البيهقي اي ان العمل

على الاحتجاج بالمفهوم لكن لا مطلقا بل في غير كلام الشارع
كما علمت مما قرئناه والا فالذي رأيته في السير الكبير حوازل العمل
به حتى في كلام الشارع فانه ذكر في باب آية التشرية
وذايهم ان تزوج من الناصري من اهل الحرب لا يحرم واستدل
عليه بحديث علي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الي محوس
هجر يدعوه الي الاسلام فمن اسلم قبل سنة ومن لم يسلم ضربت
عليه الجزية في ان لا يؤكل له ذبيحة ولا ينكح منهم امرأة قال شمس
الايمة السرخسي في شرحه فكانه اي محمدا استدلال تخصص
رسول الله صلى الله عليه وسلم المحوس بذلك على انه لا بأس
بنكاح من اهل الكتاب فانه في هذا الكتاب على ان المفهوم حجة
وباتي بيان ذلك في موضعه ثم قال بعد اربعة ابواب في باب
ساجد من طاعة الوالي في قول محمد بن لوقا سادى الا من اراد
العرف فلم يخرج تحت لوافلان فهنا بئر النبي اي نهيم عن ان
ينارقوا صاحب اللوا بعد خروجه مع وقد بينا انه في هذا الكتاب
على ان المفهوم حجة وظاهر المذهب عندنا ان المفهوم ليس بحجة
الصفة ومفهوم الشرط في ذلك سواء ولكنه اعتبر المقصود الذي
يعنيه اكثر الناس في هذا الموضع لان العبرة في الغالب لا يقفون
على حقائق العلوم وان اميرهم هذا اللفظ اعلم ان الناس عن
الخرف لا تحت لوافلان فجعل النبي المعلوم بدلالة كلامه كالمقصود
عليه ومقتضاه ان ظاهر المذهب ان المفهوم ليس بحجة حتى
في كلام الناس لان ما ذكره في هذا الباب من كلام الناس لان
كلام الشارع وهذا موافق لما مر عن الاستباه الظاهرات
القول بكونه حجة في كلامهم قول المتأخرين كما يعلم من عبارة شرح
التحريم السابقة وتعمل مستندة في ذلك ما نقله نقا عن السير
الكبير فانه من كتب ظاهر الرواية السنة بل هو اضرها والحاصل

ان العمل الان على اعتبار المفهوم في غير كلام الشارع لان التنصيص
على الشيء في كلامه لا يلزم منه ان يكون فائدة النفي عما عداه لان
كلامه بعد ان البلاغة فقد يكون مراده غير ذلك كما في قوله تعالى
وربا يكلم الناس في مجوركم فان فائدة التقييد بالمجور كون ذلك
هو الغالب في الربايب واما كلام الناس فهو خال عن هذه المزية
فيستدل بكلامهم على المفهوم لانه المعارف بينهم وقد صرح في
شرح السير الكبير بان الثابت بالعرف كالثابت بالنص وهو قريب
من قول الفقهاء المعروف كالشرط وطرح فاثبت بالعرف فكان قايلا
نص عليه فيعمل به وكذا يقال في مفهوم الروايات فان العمل اجرت
عادةهم في كتبهم على انهم يذكرون القيود والشرط ونحوها تنبها
على اضرار ما ليس فيه ذلك القيد ونحوه وان حكمه مخالف الحكم
المنطوق وهذا مما شاع وزاع بينهم بلا كبير ولذا لم نر من صرح بخلافه
نعم ذلك اغلبني كاعزاء القهستاني في شرح الغاية الي حدود النهاية
ومن غير الغالب قول الهداية وسنن الطهارة غسل اليدين
قتل ارحاها الا ان الاستيفاض الموضعي من نومه فان التقيد
بالاستيفاض اتعاقي وقع تبركا بلفظ الحديث فان السنة تشمل
المستيفاض وغيره عند الاكثريين وقيل انه احترازي لا ضرر غير
المستيفاض واليه مال شمس الايمة الكردي وقولي ما لم يخالف
لصرح بتناهي ان المفهوم حجة على ما قرئناه ان الم يخالف صريحا
فان الصريح مقدم على المفهوم كما صرح به الطرسوسي وغيره وذكره
الاصوليون في ترجيح الادلة فان الغالبين باعتبار المفهوم في الادلة
الشريعة انما يعتبرونه ان الم يات صريح بخلافه فيقدم الصريح
ويلغى المفهوم والله سبحانه وتعالى اعلم
والعرف في الشيء له اعتبار
قال في المستصفى العرف والعادة ما استقر في النفوس من جملة

المعتول وتلقته الطباع السليمة بالقبول اه وفي شرح التمهيد العادة
 هي الامر المتكرر من غير علاقة عقلية اه وفي الاشياء والنظاير
 القاعدة السادسة العادة محكمة واصلا قولها صلى الله عليه
 وسلم ساراه المسلمون حنا فهو عند الله حسن واعلم ان
 اعتبار العادة والعرف رجع اليه في مسائل كثيرة حتى جعلوا ذلك
 اصلا فقالوا ترك الحقيقة بدلالة الاستعمال والعادة ثم ذكر
 في الاشياء ان العادة انما تعتبر اذا اطرقت او غلبت ولذا قالوا
 في البيع لو باعوا بدارهم او دنانير في بلد اختلف فيها القودوم اختلف
 في الرواج والمالية انصرف البيع الى الاغلب قال في الهداية لانه
 هو المتعارف فيصرف المطلق اليه اه وفي شرح البيهقي عن البسيط
 الثابت بالعرف كالثابت بالنص اه ثم علم ان كثير من الاحكام
 التي نص عليها المجتهد صاحب المذهب بناء على ما كان في عرفه وزمانه
 قد تغيرت بتغير الزمان بسبب فساد اهل الزمان وعموم الضرورة
 كما قدمناه من افتا المتأخرين بظاهر العدا لانه ان ذلك مخالف
 لما نص عليه ابو حنيفة ومن ذلك تحقق الاكراه من غير السلطان
 مع مخالفة لقول الامام بناء على ما كان في عصره ان غير السلطان
 لا يمكن الاكراه ثم كثر الفساد قصار تحقيق الاكراه من غيره فقال محمد
 باعتبار ما وافق به المتأخرون ومن ذلك تضمين الساعي مع مخالفة
 لقاعدة المذهب من ان الضمان على المباشر دون المسبب وافقوا
 بضمانه زجر الفسار الزمان بل اقتصروا بقتله من الفترة ومنه تضمين
 الاجر المشترك وقولهم ان الوصي ليس له المضاربة باليتميم
 في زماننا وافقوا وهم بتضمين الغاصب عقارا لبيتميم والوقف وعدم
 احبارته اكثر من سنة في الدور واكثر من ثلاث سنين في الاراضي
 مع مخالفة اصل المذهب من عدم الضمان وعدم التقدير بمدة
 ونسبهم الغاصبي ان يقضي بعله وافقوا وهم بمنع الزرع من السفر بوجبه

وان اوفاهما المعجل لفاسار الزمان وعدم سماع قوله انه اشني
 بعد الحلف بطلا فها لا يبيته مع انه خلاف ظاهر الرواية وعلوه
 بفاسار الزمان وعدم تصديقها بعد الدخول بها بانها لم تقبض بالشرط
 لها تخيير مع المهر مع انها متكررة للتقضي وقاعدة المذهب ان القول
 للمكر لكتنها في العادة لا تسلم نفسها قبل قبضه وكذا قالوا في قوله كل
 حل على حرام يقع به الطلاق للعرف قال مسكن بلخ وقول محمد لا يقع
 الا بالنية اجاب به علي عرف ريارهم اما في عرف بلادنا فيريدون به
 تحريم النكوة فيحل عليه نقلة العلامة قاسم ونقل عن مختارات
 النوار ان عليه الفتوى لفظة الاستعمال بالعرف ثم قال قلت
 ومن الالفاظ المستعملة في هذا في مصرنا الطلاق بيزني والحرام
 بيزني وعلى الطلاق وعلى الحرام اه وكذا مسئلة دعوى الاب
 عدم تملكه البنت الجهاز فقد بنوها على العرض مع ان القاعدة
 ان القول للمالك في التملك وعدمه وكذا جعل القول للمرأة في
 موصفا قهرها مع ان القول للمكر وكذا اقوام المختار في زماننا
 قولهم في المزارعة والمعاملة والوقف كان الضرورة والبلوي
 وقول محمد سقوط الشفعة اذا اضر طلب التملك شهرين
 للضرورة عن الشري ورواية الحسن بان الحرة البالغة العاقلة
 لو زوجت نفسها من غير كفولها يصح وافقوا وهم بالعفو عن طين
 السباع للضرورة ومع الوفا والاستصناع والسرب من السقا
 بلا بيان مقدار ما يسرب ودخول الحمام بلا بيان مدة المكث ومقدار
 ما يصب من الماء ومقدار العجين والخبز بلوزن وغير ذلك مما بني
 على العرف وقد ذكر من ذلك في الاشياء مسائل كثيرة فهذه كلها
 قد تغيرت احكامها بتغير الزمان اما للضرورة واما للعرف واما لقوانين
 الاحوال وكل ذلك خبر خارج عن المذهب لان صاحب المذهب
 لو كان في هذا الزمان لغال فيها ولو حدث هذا التغير في زمانه لم يصح

على خلافها وهذا الذي جرح المجتهدين في المذاهب واهل النظر
الصحيح من المتأخرين على مخالفة النصوص عليه من صاحب المذهب
في كتب ظاهر الرواية بناء على ما كان في زمانه كما من تصريحهم به
في مسألة كل حل على حرام من ان محمداً بنى ما قاله على عرف زمانه
وكذا ما قدمناه في الاستبصار على التعليم فان قلت العرف
تغييره بعد مدة فلو حدث عرف اخر لم يقع في الزمان السابق
فهو ليس بغير المغني مخالفة النصوص وانما العرف الحارث قلت
نعم فان المتأخرين الذين خالفوا النصوص في المسائل المارة
لم يخالفوه الا لحدوث عرف بعد زمن لا سام فلغني اتباع عرفه
الحارث في الاغلاظ العرفية وكذا في الاحكام التي بناها المجتهد على
ما كان في عرف زمانه وتغير عرفه الى عرف اخر اقتداهم لكن بعد ان
يكون الفتى ممن له رأي ونظر صحيح ومعرفة بقواعد الشرع حتى
يميز بين العرف الذي يجوز بالاحكام عليه وبين غيره فان
المستقدمين سطرطوا في المفتي الاجتهاد وهذا مقتود في زماننا فلا
اقل من ان سطرط فيه معرفة السائل بشروطها وقيودها التي كثيرا
ما يقطعونها ولا يصحون بها اعتمادا على فهم المنفعة وكذا لا بد
له من معرفة عرف زمانه واحوال اهله والتخرج في ذلك على استاذ
ما هو ولذا قال في ارضية المفتي لو ان الرجل حفظ كتب جميع اصحابنا
لا بد ان يتلذذ للفتوى حتى يهتدي اليها لان كثير من السائل يحجب
عنه على عادات اهل الزمان في مخالفة الشريعة اه وفي القضية
ليس للمفتي ولا للقاضي ان يحكموا على ظاهر المذهب وتركوا العرف
اه ونقله عنه في خزانة الروايات وهذا اصح مما قلنا من ان المفتي
لا يفتي بخلاف عرف اهل زمانه ويقرب منه ما نقله في الارشاد
عن النزاهة من ان المفتي يفتي بما يقع عنده من الصلحة وكتب
في رد المحتار في باب القسامة في الوادي على رجل من غير

اهل المحلة وشهد اثنان منهم عليه لم تقبل عنده وقال لا تقبل في نقل
السيد المحمدي عن العلامة المقدسي انه قال توقفت على الفتوى
من قول الامام ومنعت من اشاعته لما يترتب عليه من الضرر العام
فان من عرفه من المتأخرين يتجاسر على قتل النفس في المحلات الخالية
من غير اهله يعتمد على عدم قبول شهادتهم عليه حتى قلت ينبغي الفتوى
على قولهما لا سيما والاحكام تختلف باختلاف الاماكن اه وقال
في فتح القدير في باب ما يوجب القضا والكفارة من كتاب الصوم
عند قول الهداية ولو اكل الحرام بين اسنانه لم يطر وان كان كثير اخطأ
وقال زفر يطر في الوجهين اه ما نصه والتحقيق ان المفتي في الوقايح
لا بد له من ضرب اجتهاد ومعرفة باحوال الناس وقدر عرف ان
الكفارة تنقضي كمال الجناية فينظر الى صاحب الواقعة ان كان
ممن يعاف طبعه ذلك اخذ بقول ابي يوسف وان كان ممن لا اثر لذلك
عنده اخذ بقول زفر اه وفي تصحيح العلامة قاسم فان قلت قد يكون
اقوال من غير ترجيح وقد يختلفون في التصحيح قلت اجل بل ما عملوا
من اعتبار تغير العرف واحوال الناس وما هو الارفق بالناس
وما ظهر عليه التعامل وما قوي وجهه ولا يحملوا الوجود من تعيين
هذا حقيقة لا ظنا بنفسه ورجح من لم يميز الى من يميز لبراه ذمته اه
وذكر في المزارعة لوسط الحب بينهما وسكننا عن التين يجوز في
ظاهر الرواية والتين لرب البذر ومن بعض شايخنا التين بينهما
كالحب باعتبار العرف وتحكم العرف عند الاستباه واجب كذا في
الذخيرة وذكر في باب الحقوق ان المملوك لا يدخل بشرأيت بل لا حق
وبشرأيت المملوك حق هو له ومرافقه ويدخل في الدار قال في البحر
عن الكافي ان هذا التخصيص سني على عرف الكوفة وفي عرفنا يدخل
المملوك في الكل سواء باع باسم البيت او المنزل او الدار والاحكام
تتبع على العرف فيعتبر في كل اقليم وفي كل عصر عرف اهله اه وفي باب

الرمان البحر عن الكافي ايضاً والفتوي على عادة الناس وقد ساء
 عن الهداية قوله لانه هو المتعارف فيصرف المطلق اليه هذا كله
 صريح فيما قلنا من الحل من العرف ما لم يخالف الشريعة كما لكس
 والربا ونحو ذلك فلا بد للمعني والقاضي من المجتهد من معرفة احوال
 الناس وقد قالوا من جهل باهل زمانه فهو جاهل وقد ساء انهم
 قالوا يعني يقول ابي يوسف فيما يتعلق بالقضاء لكونه حرج الوقايح
 ومعرفة احوال الناس وفي البحر من ساقب الامام محمد المكردي كان
 محمد يذهب الي الصباغين وسال عن معاملتهم وما يدرونها في ايهم
 ١٥ وقد قالوا اذا سرق صاحب الارض ارضه ما هو اذني مع قدرته على
 الاعلى وجب عليه خراج الاعلى قالوا وهذا يعلم ولا يعني به كيلا يجرى
 الظلم على اخذ موال الناس قال في العناية ورد بان كعب يجوز الكتمان
 ولو اخذوا كان في موضع لكونه واجبا واجيب باننا لو افتينا بذلك
 لادعي كل ظالم في ارض ليس بشانها ذلك انها قبل هذا كانت تزرع
 الزعفران مثلاً فخذ خراج ذلك وهو ظلم وعدوان هو وكذا قال
 في فقه القديم قالوا لا يعني بهذا ما فيه من سلط الظلمة على اموال المسلمين
 اذ يدعي كل ظالم ان الارض تصلح لزراعة الزعفران ونحوه وعلاجه صعب
 ١٥ فقد ظهر لك ان جمهور المعني والقاضي على ظاهر المنقول مع ترك
 العرف والعقارين الواضحة والجهل باحوال الناس يلزم منه نصيب حقوق
 كثيرة وظلم خلق كثيرين ثم اعلم ان العرف قسمان عام وخاص فالعام
 ثبت به الحكم العام ويصلح مخصصا للقياس والاشترافا للخاص فانه
 ثبت بالحكم الخاص ما لم يخالف القياس والاشترافا صلح مخصصا
 قال في الذخيرة في الفصل الثامن من الاجارات في مسئلة ما لو دفع الي
 حائك فزلا لينسج بالثلث ومناج يلج كصير من يجبي ومحمد بن سلمة
 وغيرهما كانوا يجيزون هذه الاجارة في الثياب لتعامل اهل البلد في الثياب
 والتعامل حجة بترك به القياس ويختص به الاثر وتجويز هذه الاجارة

في الثياب للتعامل يعني تخصيص النقص الذي ورد في قفيز الطحان لان
 النقص ورد في قفيز الطحان لا في الحائك الا ان الحائك نظيره فيكون
 واثر فيه دلالة في تركنا العمل بدلالة هذا النص في الحائك وعملنا
 بالنقص في قفيز الطحان كان تخصيصا للاشترافا اصلا وتخصيصا للنقص
 بالتعامل جازا الا انني انا جازنا الاستصناع بالتعامل والاستصناع
 بيع ما ليس عنده وانما سمي عنه وتجويز الاستصناع بالتعامل تخصيص
 مثا للنقص الذي ورد في التهمي عن بيع ما ليس عند الانسان لا ترك للنقص
 اصلا لاننا عملنا بالنقص في غير الاستصناع قالوا وهذا بخلاف ما لو
 تعامل اهل بلدة قفيز الطحان فانه لا يجوز ولا يكون معاملتهم معتبرة لانا
 لو اعتبرنا معاملتهم كان تركا للنقص اصلا وبالتعامل لا يجوز ترك
 النص اصلا وانما يجوز تخصيصه ولكن ما يجتازم يجوزوا هذا التخصيص
 لان ذلك تعامل اهل بلدة واحدة وتعامل اهل بلدة واحدة لا يخص
 الاثر لان تعامل اهل بلدة ان اقتضي ان يجوز التخصيص فترك
 التعامل من اهل بلدة اخرى ببيع التخصيص فلا يثبت التخصيص بالاشك
 بخلاف التعامل في الاستصناع فانه وجد في البلاد كلها اه كلام الذخيرة
 والحاصل ان العرف العام لا يعتبر ان الزم منه ترك المخصوص وانما يعتبر
 ان الزم منه تخصيص النص والعرف الخاص لا يعتبر في الموضعين وانما
 يعتبر في حق اهل فقط ان الم يلزم منه ترك النص ولا تخصيصه وان
 خالف ظاهر الرواية وذلك كما في الالفاظ المتفاوتة في الايمان والعادة
 الجارية في العقود من بيع واجارة ونحوها فتجري تلك الالفاظ والعقود
 في كل بلدة على عادة اهلها وبرادتها ذلك المعتاد بينهم وبما ملوك
 دون غيرهم بما يقتضيه ذلك من صحة وفساد وتحريم وتحليل وغير ذلك
 وان صرح الفقهاء بان مقتضاه خلاف ما اقتضاه العرف لان التكم انما
 يكلم على عرفه وعادته ويقصد بذلك بطلان ما اراده الفقهاء
 وانما يعامل كل احد بما اراده والالفاظ العرفية حقايق اصطلاحية

بصيرتها المعنى الأصلي كالمجاز اللغوي قال في جامع الفصولين مطلق
الكلام فيما بين الناس ينصرف إلى التعارف وفي فتاوى العلامة
قاسم الخفيع ان لفظ الواقع والموصى والحال والنادر وكل عاقد
يحمل على عبادته في خطابه ولفته التي يتكلم بها وافقت لغة العرب
ولغة السامع اولاهم ثم اعلم اني لم ار من تكلم على هذه المسئلة بما يشفي
الليل وكشفها يحتاج الى زيادة تطويل لان الكلام عليها يطول لاحتياج
الي ذكر فروع واصول واجوبة عما عسى يقال وتوضيح ما ينبغي على
هذا الحال فاقصرت هنا على ما ذكرته ثم اظهرت بعد ما اخبرته
في رسالتي جعلتها شرعا لهذا البيت وضمتها بعض ما عنت وسميتها
شرا العرف في بناء الاحكام على العرف فن لم الزيادة على ذلك
فليرجع الي ما هناك

ولا يجوز بالضعيف الحل ولا به حجاب من جاب سئل
الا لعائل له ضروره او من لم يعرفه شهوره
لكنما الخاص به لا يقضي وان قضى فحكم لا يقضي
لا سيما قضائنا ان قلدها راجح المذهب حتى قلدها
ونم ما نظمت في سلك والحمد لله ختام سلك
قد سأل اول الشيخ عن العلامة قاسم ان الحكم والفتايا با هو مرجوع
خلاف الاجماع وان المرجوع في مقابلة الراجح بمنزلة العدم والترجيح
غير مرجع في المقابلات ممنوع وان لم يسلمه التشبيهي والحكم بما سأل من
الروايتين والقولين من غير نظر في الترجيح وان من يكتفي بان يكون
فتواه او عمله موافقا لقول او وجه في المسئلة وجعل بما سأل من الاقوال
والوجوه من غير نظر في الترجيح فقد جهل وخرق الاجماع اه وقد سألنا
هناك نحوه عن فتاوى العلامة ابن حجر لكن فيها ايضا قال الاسام السبكي
في الوقف من فتاوى به يجوز تقليد القول الضعيف في نفس الامر بالنسبة
للحل في حق نفسه لا في الفتوى والحكم فقد نقل ابن الصلاح الاجماع

علي انه لا يجوز اه وقال العلامة الشرنبلالي في رسالته العقد العزيز
في جواز التقليد يقتضي مذهب الشافعي كما قاله السبكي منع الحل بالقول
المرجوع في القضا والافتاء دون الحل لنفسه ومذهب الحنفية المنع على
المرجوع حتى لنفسه لكن المرجوع صار نسخا اه قلت التعليل
بانه صار نسخا انما يظهر فيما لو كان في المسئلة قولان رجع المجهد
عن احدهما او علم تاخير احدهما عن الاخر والا فليكن لو كان في المسئلة
قولا لابي يوسف وقول لمحمد فانه لا يظهر فيه نسخ لكن مراده انه
ان صح احدهما صار الاخر بمنزلة النسخ وهو معنى ما مر من قول العلامة
قاسم ان المرجوع في مقابلة الراجح بمنزلة العدم ثم ان ما ذكره السبكي
من جواز الحل بالمرجوع في حق نفسه عند الشافعي مخالف لما مر عن
العلامة قاسم وقد سألته اول الشيخ عن فتاوى ابن حجر من نقل
الاجماع على عدم الافتاء والحل بما سأل من الاقوال الا ان يقال المراد
بالحل الحكم والقضا وهو بعيد والاظهر في الجواب اخذ من التفسير
بالتشبيهي ان يقال ان الاجماع على منع اطلاق التخيير اي بان تختار
وتشبه بهما اراد من الاقوال في اي وقت اراد ما لو عمل بالضعيف
في بعض الاقوال للضرورة اقتضت ذلك فلهذا منع عنه وعليه يحمل ما تقدم
عن الشرنبلالي من ان مذهب الحنفية المنع بدليل انهم اجازوا للمسافر
والضعيف الذي خاف الرية ان يأخذ بقول ابي يوسف بعدم وجوب
الفضل على المحتلم الذي اسلك ذكره عندما احس بالاختلام الى ان
فترت شهوته ثم ارسله ان قوله هذا خلاف الراجح في المذهب لكن
اجازوا الاخذ به للضرورة وينبغي ان يكون من هذا القبيل ما ذكره
الاسام المرغنياني صاحب الهداية في كتابه مختارات النوازل وهو
كتاب شهور ينقل عنه شراح الهداية وغيرهم حيث قال في فصل
الخجاسة والدم ان اخرج من العروج قليلا قليلا غير رسائل فذلك
ليس بمانع وان كثر وقيل لو كان مجال لوتركه وسأل عنه اه ثم اعاد

المسئلة في نواقض الوضوء فقال ولخرج منه شيء قليل ومسمى
مخرقة حتى لو ترك سبيل لا ينقض وقيل الخ وقد راجعت نسخة
اخرى فرايت العبارة فيها كذلك ولا يخفى ان المشهور في عامة
كتب المذهب هو القول الثاني المعبر عنه بقيل واماما اختاره من القول
الاول فلم ار من سبقه اليه ولا من تابعه عليه بعد المراجعة الكثيرة فهو
قول شاذ ولكن صاحب الهداية امام جليل من اعظم مشايخ المذهب
من طبقة اصحاب التخرج والتصحيح كما مر فيجوز للعذر وتقليده في
هذا القول عند الضرورة فانه فيه توسعة عظيمة لاهل الاعتدال كما
بينت في رسالتي السماة الاحكام المخصصة بكلي المحصة وقد كنت
ابتليت مدة بكلي المحصة ولم اجد ما نصح به صدقي على مذهبنا بلا شقة
الا على هذا القول لان الخاتبة منه وان كان قليلا لكنه لو ترك سبيل
وهو نجس ونافض للطهارة على القول المشهور خلافا لما قاله بعضهم
كما قد بينت في الرسالة المذكورة ولا يصير به صاحب عذر لانه
يمكن رفع العذر بالفضل والربط بخوجلة مانعة للسيلان عند
كل صلاة كانت افعله ولكن فيه شقة وخرج عظيم فاضطرت الي
تقليد هذا القول ثم لما عافاني الله منه اعدت صلاة في تلك المدة
ولله الحمد وقد ذكر صاحب البحر في الحيل في بحث الوان الدماء اقوالا
ضعيفة ثم قال وفي المخرج عن خبر الائمة لو اتي غت بشئ من هذه
الاقوال في مواضع الضرورة طلبا للتيسر كان حائزا وبه علم ان
المضطرة له العمل بذلك لنفسه كما قلنا وان الغني لا افتاه المضطر
فا من انه ليس له العمل بالضعيف ولا الافتاء بمحول على غير موضع
الضرورة كما علمت من مجموع ما قرناه والله تعالى اعلم وينبغي ان
يلحق بالضرورة ايضا ما قدناه من انه لا يفتي بكفر مسلم كان في
كفره اختلاف ولو رواية ضعيفة فقد عدلوا عن الافتاء بالصحيح لان
الكفر شئ عظيم وفي شرح الاسماء للبرهان هل يجوز للاستسنان

العمل بالضعيف من الرواية في حق نفسه نعم ان كان له رأي اما اذا
كان عاميا فلم اره لكن مقتضى تقيده بهذا الرأي انه لا يجوز للعامي ذلك
قال في خزائن الروايات العالم الذي يعرف معنى النصوص والاخبار
وهو من اهل الدراية يجوز له ان يعمل عليها وان كان مخالفا لمذهب
او فتويده بهذا الرأي اي المجتهد في المذهب فخرج للعامي كما قال
اي فانه يكتسب اتباع ما صححه لكن في غير موضع الضرورة كما علمت انفا
فان قلت هذا مخالف لما قدسنا سابقا من ان الغني المجتهد ليس
له العدول عما اتفق عليه ابو حنيفة واصحابه فليست له الافتاء به
وان كان مجتهدا مستقلا لانهم عرفوا الادلة ومنزوا بين صاحب وثبت
وبين غيره ولا يبلغ اجتهاده اجتهادهم كما قدناه عن الخاتبة وغيرها
قلت ذلك في حق من يفتي غيره واعل وجهه انه لما علم ان اجتهادهم
اقوي ليس له ان يفتي ساكن العامة على اجتهاده الضعيف ولان
السائل انما جاسئته عن مذهب الامام الذي قلده ذلك
الفتي فعليه ان يفتي بالمذهب الذي جاسئته يستغني عنه ولذا
ذكر العلامة فاسم في فتاويه انه سئل عن واقف شرط لنفسه التغيير
والتبديل فصير الوقف لزوجته فاجاب اني لم اقف على اعتبار هذا
في شئ من كتب علمنا وليس للفتي الا نقل ما صح عند اهل مذهب
الذي يفتي قولهم ولا يستغني انما سئل عن ما ذهب اليه ائمة ذلك
المذهب لا عما يخفى للفتي اه فكذا نقلوا عن الفتا من ائمة الشافعية
انه كان اذا جاسئته عن بيع الصبرة يقول له سألني عن مذهبي
او عن مذهب الشافعي وكذا نقلوا عنه انه كان احيانا يقول لو اجتهدت
فادري اجتهادي الي مذهب ابي حنيفة فاقول مذهب الشافعي
كذا ولكني اقول بمذهب ابي حنيفة لانه جالس يعلم ويستغني عن مذهب
الشافعي فلا بد ان اعرفه بما في افتي غيره اه وامافي حق العمل به لنفسه
فالظاهر جواز له ويدل عليه قول خزائن الروايات يجوز له ان يعمل

عليها وان كان مخالفا لذهبها لان المجتهد يلزم اتباع ما ادى
 اليه اجتهاده ولذا ترى المحقق ابن الهمام اختار سائلا خارجة عن
 المذهب ومرة رجع في مسألة قول الامام مالك وهذا هو الذي
 ادين به وقدما عن الخبر ان المجتهد في بعض المسائل على القول بتجزي
 الاجتهاد وهو الحق يلزم التقليد فيها لا يقدر عليه اي فري لا يقدر عليه
 اي فري لا يقدر على الاجتهاد فيه لاني غيره وقولي لكنما القاضي به لا يقضي
 الخ اي لا يقضي بالضعيف من مذهب وكذا المذهب الغير قال العلامة
 قاسم وقال ابو العباس احمد بن ادريس هل يجب على الحاكم ان لا يحكم
 الا بالسراج عنده اوله ان يحكم باحد القولين وان لم يكن راجحا عنده جوابه
 ان الحاكم ان كان مجتهدا فلا يجوز له ان يحكم ويقتي الا بالسراج عنده وان
 كان مقفلا اجاز له ان يقتي بالشهور في مذهب وان يحكم به وان لم
 يكن راجحا عنده مقفلا في رجمان المحكوم به اما به الذي يقفله كما
 يقفله في الفتوى واما اتباع الهوى والحكم والغصب فرام اجماعا واما
 الحكم والفتيا باهور مرجوح بخلاف الاجماع اه ذكر في البحر في المجتهد
 فيه مخالفا لريه ناسيا لمذهب نفع عنده وفي العامد روايتان وعندهما
 لا ينفذ في الوجهين واختلف الترجيح في الحاشية اظهر الروايتين عن ابي
 سنان قضائه وعليه الفتوى وهكذا في الفتاوى الصغرى وفي المرافعة
 معز بالي المحيط الفتوى على قولهما وهكذا في الهداية وفي فتحة القدير
 فقد اختلف في الفتوى والوجه في هذا الزمان ان يقتي قولهما لان
 التارك لمذهب عمدا لا ينفذ الا لهوى باطل لا يقصد جميل واما
 الناسي فلا ان القلدا ما قلده الا يحكم بمذهب لا يذهب غيره هذا الحكم
 في القاضي المجتهد فاما المقفلا فانه ولا يحكم بمذهب الا في فلا يملك
 المخالفة فيكون معزولا بالنسبة الى هذا الحكم اه ما في الفتحة اه كلام
 البحر ثم ذكر انه اختلفت عبارات الساج في القاضي المقفلا والذي
 حط عليه كلامه انه ان اقضي بمذهب غيره او برأية ضعيفة او بقول

ضعيف نفع واقوي ما نك به ما في النزاهة عن شرح الطحاوي
 اذ لم يكن القاضي مجتهدا وقضي بالفتوى ثم بين انه على خلاف مذهبه
 نفع وليس غيره نفعه وله ان ينقضه كذا عن محمد وقال الثاني ليس
 له ان ينقضه اه لكن الذي في الغنية عن المحيط وغيره ان اختلاف كافت
 الروايات في قاضي مجتهد اذ اقضي على خلاف رايه والقاضي المقفلا
 اذ اقضي على خلاف مذهبه لا ينفذ اه وبه جزم المحقق في فتح القدير
 وتليذه العلامة قاسم في تصحيحه قال في النهر وما في الفتحة يجب ان
 يقول عليه في المذهب وما في النزاهة محمول على رواية عنهما ان
 قصاري الامران هذا من نزلة اناسي لمذهبهم وقد مر عنهما في المجتهد
 انه لا ينفذ فالمقفل اولاه وقال في الدر المختار قلت ولا سيما
 في زماننا فان السلطان ينص في شئونه على رايه عن القضاء بالاقوال
 الضعيفة فكيف بخلاف مذهب فيكون معزولا بالنسبة لغير المحدثين
 مذهب فلا ينفذ قضائه فيه وينقض كما بسط في فتا الغنى والبحر
 والنهر وغيرها اه قلت وقد علمت ايضا ان القول المرجوح بمنزلة العدم
 مع الراجح فليس له الحكم به وان لم ينص له السلطان على الحكم بالراجح وفي
 فتاوى العلامة قاسم وليس للقاضي المقفلا ان يحكم بالضعيف لانه
 ليس من اهل الترجيح فلا يعيدل عن الصحيح الا قصد غير جميل ولو حكم
 لا ينفذ لان قضائه قضاء غير الحق لان الحق هو الصحيح وما نقل من ان
 القول الضعيف يتقوى بالقضاء المراد به قضاء المجتهد كما بين في موضع
 مما لا يجتمعه هذا الجواب اه وما ذكره من هذا المراد صرح به شيخه المحقق
 في فتح القدير وهذا اخبرنا اننا ايراده من التقرير والتوضيح والخبر
 يعون الله تعالى العليم الخبير سألته سمي انه تعالى ان يجعل ذلك خالصا
 لوجه الكريم موجبا للقبول لديه يوم الموقف العظيم وان ينفذ عما خفيه
 واقره من خطا واورد رافعة العز من الغفار والحمد لله اولاد اخر وظاهر
 وباطنا والحمد لله الذي بختتم الصالحات وصلى الله على سيدنا محمد وعليه وآله وسلم

